دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي في الكويت
دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩
مع اشارة خاصة لتحديات العمل المصرفي بعد التحرير

د. جميل طاهر
المعهد العربي للتخطيط - الكويت

ملخص

THE ROLE OF COMMERCIAL BANKS IN ECONOMIC ACTIVITY IN KUWAT: ANALYTICAL STUDY FOR THE PERIOD 1969-1989, WITH SPECIAL REFERENCE TO CHALLENGES AFTER LIBERATION

The banking system in Kuwait consists of seven commercial banks with more than 160 branches; three specialized banks; and Kuwait Finance House. The system is considered one of the most important elements of the financial and monetary sectors in the economy where it now plays a very important role in economic activity in Kuwait.

The main purpose of this study is to analyze the banking system success in expanding economic activity through three dimensions. First, through analyzing its role in attracting and allocating capital in all kinds of loans (credit facilities) and available investment opportunities. Second, through analyzing its effect on money creation process. Third, through analyzing its role in financing foreign transactions - mainly imports.

The study is divided into four parts. The first is a survey of developments in the activity of commercial banks with reference to some indicators that reflect the size and effectiveness of such banks. The second is an analysis of their role in economic activity during the period 1969-1989 through their main functions such as financial intermediation, money creation, and foreign transactions. The third deals with the main flaws and ineffectiveness of the banking system in Kuwait. The fourth and the final part analyses the challenges that face the banking activity in Kuwait after liberation. This is followed by a conclusion.

مقدمة

لقد اعتبر العديد من المؤرخين الاقتصاديين أن أشهر مراحل التطور فى بعض المجتمعات هى مرحلة التعامل بالمقايضة، ومرحلة التعامل بالنقد، ومرحلة التعامل بالائتمان، ولا شك أن البنوك التجارية كانت الى حد ما السبب والنتيجة لثالث لتلك المراحل وهى التعامل بالائتمان والتى يعيشها عدد من الدول المتطورة. فى الوقت الحاضر تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات الأساسية للحياة الاقتصادية فى أى مجتمع حيث تتجمع لديها الودائع والمدخرات ومنها تتدفق فى شكل قروض واعتمادات للقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤدى بالتالى الى النهوض بالاقتصاد القومى.

يتألف الجهاز المصرفى فى الكويت بالاضافة الى البنك المركزى من سبعة بنوك تجارية بفروعها التى تزيد عن مائة وستين فرعا وثلاثة بنوك متخصصة، وبيت التمويل الكويتى. ملكية هذه البنوك كويتية مائة بالمائة باستثناء بنك البحرين والكويت الذى تشترك فيه مناصفة المصالح الكويتية مع مصالح بحرانية. لاشك أن هذه البنوك التجارية تعتبر احدى أهم مكونات القطاع النقدى والمالى فى الاقتصاد الكويتى حيث تطور دورها مع تطور النشاط الاقتصادى المحلى وأصبحت تلعب دورا رئيسيا فى توسعة هذا النشاط.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى نجاح البنوك التجارية فى خدمة النشاط الاقتصادى فى الكويت ما قبل الاحتلال العراقى من ثلاث زوايا : أولا من خلال تحليل مدى نجاحها فى تعبئة واجتذاب الأموال لأغراض انتاجية من جهة وتوظيفها فى مختلف أنواع الاقراض والاستثمار المتاحة من جهة أخرى. ثانيا من خلال تحليل تأثير البنوك التجارية على عملية خلق النقود فى الكويت والتى تتم عن طريق قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان لعملائها الذين يقومون بدورهم بايداعها بالبنوك التجارية على شكل ودائع يعاد منح جزء منها للعملاء مرة أخرى. ثالثا من خلال تحليل دور البنوك التجارية فى تمويل العمليات الخارجية والتى تتمثل بشكل رئيسى فى تمويل الواردات من خلال الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل. ونأمل أن تقدم هذه الدراسات اجابات على الأقل لبعض التساؤلات والتى يمكن أن تكون ذات أهمية ليس فقط للمهتمين بالاقتصاد الكويتى، وانما كذلك للذين لهم اهتمام يذكر بتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية.

تنقسم الدراسة الى أربعة أجزاء. يلى المقدمة عرض لتطور نشاط البنوك التجارية فى

الكويت مع تحليل لبعض المؤشرات التى تعكس حجم وفعالية هذه البنوك. الجزء الثانى عبارة عن تحليل لدور البنوك التجارية بالنشاط الاقتصادى فى الكويت خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ والتى سبقت الاحتلال من خلال تحليل الوظائف الرئيسية لهذه البنوك مثل التوسط المالى وخلق النقود والمعاملات الخارجية. الجزء الثالث عبارة عن أوجه القصور فى دور الجهاز المصرفى الكويتى يليه جزء عن تحديات العمل المصرفى بعد التحرير ويلى هذا الجزء الخلاصة.

١- تطور نشاط البنوك التجارية في الكويت وبعض المؤشرات علي حجم وفعالية هذه البنوك.

(١) تطور نشاط البنوك التجارية :

يتكون القطاع المصرفى فى الكويت من ستة بنوك تجارية وطنية بلغت فروعها المحلية ١٦٤ فرعا عام ١٩٨٨(١). يأتى بنك الكويت الوطنى فى المقدمة وفقا لأصوله والتى بلغت ٣ر٢٩٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٧ مقارنة بـ ٤ر١٠٢٤ مليون دينار لبنك الكويت والشرق الأوسط فى نفس العام(٢).

لم يصل عدد البنوك التجارية العاملة فى الكويت المدى الذى تسود معه حالة المنافسة الكاملة. فالوضع السائد هو أقرب ما يكون الى منافسة القلة أو احتكار الأقلية حيث تتنافس البنوك التجارية فيما بينها بوسائل مختلفة فى حين أنها مرتبطة باتفاقية لسعر الفائدة. فمع أن كل بنك تجارى يبدو مستقلا فى قراراته تماما، الا أنه يعلم ما يجب عمله لتجنب ردود الفعل لدى البنوك التجارية الأخرى.

لو حاولنا القاء نظرة على طبيعة نشاط البنوك التجارية فى الكويت خلال العشرين سنة الماضية لوجدنا أن هذا النشاط قد سجل نموا سريعا فى الوقت الذى شهد فيه تغيرات هيكلية هامة. سنحاول فى هذا الجزء التعرف على أهم مكونات واتجاهات هذه الظاهرة وذلك من خلال متابعة تطور التدفقات المالية لدى البنوك التجارية كما يعكسه تطور ميزانيتها الموحدة.

لقد شهد القطاع المصرفى منذ نشأته العديد من التطورات والتى عكست الى حد ما التطورات فى أوضاع الاقتصاد المحلى. لقد تزايد الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٨ بمعدلات سنوية بلغ وسيطها حوالى ٢ر٢٣٪ بحيث ارتفع من ٩٨٧ مليون

دينار عام ١٩٦٩ الى ٤ر٥٥٧١ مليون دينار عام ١٩٨٨. وبصورة خاصة فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى الاسمى للقطاعات غير النفطية بمعدلات أكثر ارتفاعا بلغ وسيطها خلال الفترة نفسها حوالى ٣ر٣٨٪ حيث زاد الناتج من ١ر٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٨ر٢٦٥٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٨ر٣٥٦٩ مليون دينار عام ١٩٨٨. فى نفس الوقت فقد زادت مساهمة القطاع المصرفى والمالى فى الناتج المحلى الاجمالى من ٩ر٤٪ عام ١٩٧١ الى ٥ر١١٪ عام ١٩٨٢، الا أنها عادت وانخفضت الى ٤ر٧٪ عام ١٩٨٦(٣) نتيجة للانخفاض الذى أصاب النشاط الاقتصادى المحلى بشكل عام عقب أزمة المناخ والتطورات السلبية الاقليمية والدولية. لا شك أن مساهمة القطاع المصرفى فى الناتج المحلى الاجمالى سواء الاسمى أو الحقيقى تعكس أهمية هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى والتى تأتى فى المرتبة الرابعة بعد قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع العقارات وخدمات الأعمال.

لقد تضاعف النشاط المصرفى فى الكويت حوالى عشرين مرة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ حيث قفزت موجودات البنوك التجارية من ٥ر٥٣١ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٩ر٤٢٩١ مليون دينار ومن ثم الى ٧ر١٠٩٥٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ محققة بذلك معدلات نمو عالية بلغ وسيطها ٧ر٧٠٪ خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ و٥ر١٥٪ خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩، كما يتضح من الجدول رقم (١). فى نفس الوقت فقد زاد حجم الودائع (تحت الطلب + شبه النقد + الحكومية) والقروض (الائتمان المصرفى) من ٣٨٩ مليون دينار للودائع و١٣٥ مليون دينار للائتمان عام ١٩٦٩ الى ٥ر٥٠٧٠ مليون دينار للودائع و٥ر٤٧٤٣ مليون دينار للقروض عام ١٩٨٩ أى بمعدل نمو سنوى ٦٠٪ للودائع و١٧٠٪ للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩. ولا شك أن ارتفاع معدل النمو السنوى للأصول السنوية من جهة وللودائع والقروض من جهة أخرى يعكس الى حد ما نمو النشاط المصرفى بشكل أو بآخر.

ب - مؤشرات علي حجم وفاعلية البنوك التجارية :

لاشك أن الجهاز المصرفى فى الكويت يعتبر متطورا مقارنة بالجهاز المصرفى فى الدول النامية الأخرى وبعض الدول المتقدمة. هناك معايير ومقاييس ممكن أن تعكس الى حد ما الحجم الحقيقى للجهاز المصرفى فى الكويت ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادى مثلا

جدول رقم (١)

موجودات ومطلوبات البنوك التجارية، ١٩٦٩ – ١٩٨٩

(مليون دينار كويتي ونسب مئوية*)

أولا – الموجـودات

السنة	سلفيات البنك المركزي		الموجودات نقدا		أرصدة لدى البنك المركزي		موجودات أجنبية		مطالب على القطاع الخاص		الموجودات الأخرى		مجموع الموجودات = المطلوبات
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
١٩٦٩			٤,٤	٠,٨٣	٢,١	٠,٤٠	٣٦٩,٢	٦٩,٥	١٣٥,٠	٢٥,٤	٢٠,٨	٣,٩	٥٣١,٥
١٩٧٠			٤,٦	٠,٧٥	١,٦	٠,٢٦	٤٣٩,٥	٧٢,٠	١٣٧,١	٢٢,٥	٢٧,٨	٤,٦	٦١٠,٦
١٩٧١			٥,٦	٠,٨٢	٢,٩	٠,٤٣	٤٧٧,٩	٧٠,٣	١٦١,٤	٢٣,٧	٣٢,٠	٤,٧	٦٧٩,٦
١٩٧٢			٤,٥	٠,٦١	٩,٣	١,٢٦	٥١٣,٥	٦٩,٧	١٨٧,٤	٢٥,٤	٢٢,٠	٣,٠	٧٣٦,٧
١٩٧٣			٤,٧	٠,٥٩	٢٢,٢	٢,٧٦	٤٧٩,١	٥٩,٦	٢٦٦,٣	٣٣,١	٣١,١	٣,٩	٨٠٣,٤
١٩٧٤			٥,٣	٠,٥١	٥٢,٧	٥,٠٨	٥٦١,٤	٥٤,١	٣٦١,٩	٣٤,٩	٥٦,٣	٥,٤	١٠٣٧,٦
١٩٧٥			٦,١	٠,٤٧	٦١,١	٤,٧٠	٦١٤,٤	٤٧,٢	٥٠٦,٧	٣٩,٠	١١٢,٤	٨,٦	١٣٠٠,٧
١٩٧٦			٧,٩	٠,٤٣	٨٤,٥	٤,٥٩	٦٧٤,٩	٣٦,٧	٩٣٤,٣	٥٠,٨	١٣٧,٤	٧,٥	١٨٣٩,٠
١٩٧٧			١٠,٤	٠,٤٠	٢٦٠,٦	١٠,٠٤	٨٢٢,٤	٣١,٧	١٢٤٢,٣	٤٧,٩	٢٦٠,٠	١٠,٠	٢٥٩٥,٧
١٩٧٨			١١,٣	٠,٣٤	١١١,٤	٣,٤٠	١٢١٤,٤	٣٧,٠	١٥٥٩,٤	٤٧,٦	٣٨٢,٠	١١,٧	٣٢٧٨,٥
١٩٧٩	١٣,٥	٠,٣١	١٣,٦	٠,٣٢	١١٦,٣	٢,٧١	١٤١٨,٢	٣٣,٠	٢١١٨,٣	٤٩,٣	٦١٣,٣	١٤,٣	٤٢٩٣,٥
١٩٨٠	٩٨,٣	١,٧٤	١٧,٤	٠,٣١	١٠٦,٠	١,٨٨	١٨٨٠,٠	٣٣,٣	٢٦٧١,٤	٤٧,٣	٨٧٦,٠	١٥,٥	٥٦٤٩,١
١٩٨١	١٥٥,٣	٢,٠٤	١٨,٨	٠,٢٥	١٤٧,٥	١,٩٤	٢٢٤٥,٤	٢٩,٥	٣٤٥٣,٦	٤٥,٤	١٥٧٨,٤	٢٠,٨	٧٥٩٩,٠
١٩٨٢	٤٦٩,٧	٥,١٤	٢٢,٧	٠,٢٥	١٣٣,٥	١,٤٦	٢٢٥١,٠	٢٤,٦	٤٢٩٢,٥	٤٦,٩	١٩٧٦,٩	٢١,٦	٩١٤٦,٢
١٩٨٣	٢٧٦,١	٢,٧٦	٢٤,٣	٠,٢٤	٧٢,١	٠,٧٢	٢٣٠١,١	٢٣,٠	٤٧٥٢,٧	٤٧,٦	٢٥٦٧,٩	٢٥,٧	٩٩٩٤,٢
١٩٨٤	٢٢٦,٣	٢,٣٦	١٩,٧	٠,٢١	٧٧,٠	٠,٨٠	٢٥٠٧,٦	٢٦,٢	٥٠٤٥,٤	٥٢,٦	١٧١٠,٠	١٧,٨	٩٥٨٦,٠
١٩٨٥	٢٦٣,١	٢,٩١	٢٤,٠	٠,٢٧	٤٨,٢	٠,٥٣	٢٢٢٩,٦	٢٤,٦	٥٠٦٧,٨	٥٦,٠	١٤٢٠,٦	١٥,٧	٩٠٥٣,٣
١٩٨٦	٢١٣,١	٢,٢٩	٢٥,١	٠,٢٧	٤٩,٨	٠,٥٤	٢١٧٦,٠	٢٣,٤	٥١٥٦,١	٥٥,٤	١٦٨٤,٨	١٨,١	٩٣٠٧,٨
١٩٨٧	٧,٠	٠,٠٧	٢٨,٢	٠,٢٨	١٢٥,٧	١,٢٦	٢٢٨١,٤	٢٢,٩	٥٤٧٦,٢	٥٥,١	٢٠٢٦,٦	٢٠,٤	٩٩٤٢,٥
١٩٨٨			٢٥,٥	٠,٢٥	١٦,٦	٠,١٦	٢٤٧٦,٤	٢٣,٨	٥٦٥٩,٢	٥٤,٤	٢٢٢٤,٢	٢١,٤	١٠٤٠١,٩
١٩٨٩			٢٣,٠	٠,٢١	١٥,٤	٠,١٤	٢٨٣٨,٩	٢٥,٩	٥٤٧١,٧	٤٩,٩	٢٦٠٨,٦	٢٣,٨	١٠٩٥٧,٧

تابع جدول رقم (١)

ثانيا – المطلوبات

السنة	ودائع تحت الطلب		شبه النقد		ودائع الحكومة		المطلوبات الأجنبية		رأس المال والإحتياطي		المطلوبات الأخرى		مجموع المطلوبات =الموجودات
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
١٩٦٩	٦٣,٣	١١,٩	٢٧١,٥	٥١,١	٥٤,٢	١٠,٢	٧٨,٤	١٤,٨	٢٧,١	٥,١	٦٧,٠	١٢,٦	٥٣١,٥
١٩٧٠	٥٤,٢	٨,٩	٢٦٣,١	٤٣,١	٨٠,٩	١٣,٢	١١٥,٦	١٨,٩	٣١,٦	٥,٢	٦٥,٢	١٠,٧	٦١٠,٦
١٩٧١	٦٠,٩	٩,٠	٣٤٤,٥	٥٠,٧	٧١,٦	١٠,٥	١٠٤,٢	١٥,٣	٣٦,٤	٥,٤	٦٢,٢	٩,٢	٦٧٩,٦
١٩٧٢	٨٨,٧	١٢,٠	٣٧٧,٩	٥١,٣	٦٢,٥	٨,٥	١٠٣,٦	١٤,١	٤٠,٨	٥,٥	٦٣,٢	٨,٦	٧٣٦,٧
١٩٧٣	١٠٣,٦	١٢,٩	٣٩٧,٢	٤٩,٤	٥٠,٧	٦,٣	١٣٦,١	١٦,٩	٤٥,٥	٥,٧	٧٠,٣	٨,٨	٨٠٣,٤
١٩٧٤	١١٧,٩	١١,٤	٥٢١,٠	٥٠,٢	٧٣,٢	٧,١	١٤٣,٤	١٣,٨	٥١,٠	٤,٩	١٣١,١	١٢,٦	١٠٣٧,٦
١٩٧٥	١٨٨,٦	١٤,٥	٦٠٠,٩	٤٦,٢	٨٧,٣	٦,٧	١٦٩,٠	١٣,٠	٦٣,٨	٤,٩	١٩١,١	١٤,٧	١٣٠٠,٧
١٩٧٦	٢٦٤,٧	١٤,٤	٨٢٦,٥	٤٤,٩	٧١,٠	٣,٩	٣٢٤,١	١٧,٦	٨٩,٢	٤,٩	٢٦٣,٥	١٤,٣	١٨٣٩,٠
١٩٧٧	٣٣٩,٧	١٣,١	١٠٧٨,١	٤١,٥	١١٤,٩	٤,٤	٤١٩,٨	١٦,٢	١٩٨,٤	٧,٦	٤٤٥,٨	١٧,٢	٢٥٩٥,٧
١٩٧٨	٤٢٢,٠	١٢,٩	١٣١٨,٧	٤٠,٢	٩٩,٣	٣,٠	٦٠٤,٥	١٨,٤	٢١٨,٤	٦,٧	٦١٨,٦	١٨,٩	٣٢٧٨,٥
١٩٧٩	٤١٠,٦	٩,٦	١٦٦٣,٢	٣٨,٧	١٤٩,٠	٣,٥	٨٠٣,٩	١٨,٧	٢٦٧,٧	٦,٢	٩٩٩,٠	٢٣,٣	٤٢٩٣,٥
١٩٨٠	٤١٨,٤	٧,٤	٢١٨٣,٨	٣٨,٧	١٧١,٣	٣,٠	١١٣٤,٣	٢٠,١	٣٣٦,٩	٦,٠	١٤٠٠,٤	٢٤,٨	٥٦٤٩,١
١٩٨١	٩٣٠,١	١٢,٢	٢٦٥٣,٩	٣٤,٩	٢١١,٠	٢,٨	١٢٦٤,٥	١٦,٦	٤١١,٠	٥,٤	٢١٢٩,٥	٢٨,٠	٧٥٩٩,٠
١٩٨٢	٨٣٧,٠	٩,٢	٣٠١٣,١	٣٢,٨	٣٩٣,٨	٤,٣	١٥٢٦,٥	١٦,٧	٥٧٦,٩	٦,٣	٢٨٠٩,٠	٣٠,٧	٩١٤٦,٢
١٩٨٣	٧٨٧,٦	٧,٩	٣٢٥٤,٤	٣٢,٦	٣٦٢,٥	٣,٦	١٥٥٠,٤	١٥,٥	٦٦٤,٤	٦,٦	٣٣٧٥,٢	٣٣,٨	٩٩٩٤,٢
١٩٨٤	٥٨٨,٨	٦,١	٣٥٨٣,٠	٣٧,٤	٣٩٧,٨	٤,١	١٥٦٠,٧	١٦,٣	٨٢٣,٤	٨,٦	٢٦٤٢,٣	٢٧,٦	٩٥٨٦,٠
١٩٨٥	٥٦٥,٨	٦,٢	٣٥٨٤,٦	٣٩,٦	٣٨٥,٥	٤,٣	١٣٦٠,٣	١٥,٠	٨٣٩,٩	٩,٣	٢٣٤٣,٣	٢٥,٩	٩٠٥٣,٣
١٩٨٦	٥٨٤,٨	٦,٣	٣٦٣٩,٨	٣٩,١	٢٢٦,٦	٢,٤	١٢٠٩,٠	١٣,٠	٨٩٨,٨	٩,٧	٢٧٤٣,١	٢٩,٥	٩٣٠٧,٨
١٩٨٧	٦٣٦,٩	٦,٤	٣٧٩٨,٧	٣٨,٢	١٨٧,٢	١,٩	١٢٠٥,٨	١٢,١	١٠٠١,٩	١٠,١	٣١١٢,٠	٣١,٣	٩٩٤٢,٥
١٩٨٨	٥٤٩,٧	٥,٣	٤٢٠٥,٣	٤٠,٤	٩٣,٦	٠,٩	١٢٦١,٩	١٢,١	١٠٤٩,٥	١٠,١	٣٢٤٢,٠	٣١,٢	١٠٤٠١,٩
١٩٨٩	٥٢٥,٩	٤,٨	٤٤٣٢,٩	٤٠,٥	١١١,٧	١,٠	١٤٧٩,٦	١٣,٥	١٠٤٩,٤	٩,٦	٣٣٥٨,٨	٣٠,٧	١٠٩٥٧,٧

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية الإحصائية والنشرة النقدية الشهرية – أعداد مختلفة.

* تم حساب النسبة من قبل الباحث.

معدل نمو أصول البنوك التجارية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حيث زادت أصول البنوك التجارية حوالى عشرين مرة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ بينما تضاعف الناتج الاجمالى حوالى ٤ر٦ مرات خلال نفس الفترة تقريبا(٤). نسبة الموجودات الى الناتج المحلى الاجمالى ارتفعت من ٣ر٥٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٧ر١٨٦٪ عام ١٩٨٨. نسبة أصول البنوك التجارية الى الناتج المحلى الاجمالى غير النفطى بلغت حوالى ٣٤٠٪ عام ١٩٨٧ مقارنة بـ ١٤٠٪ عام ١٩٧٣. ولاشك أن هذا يعود لأسباب كثيرة منها على سبيل المثال ارتفاع دخل الأفراد ومحدودية الطاقة الاستيعابية من جهة والى عزوف التجار والمقاولين عن استخدام تحويل ذاتى لمشاريعهم الاقتصادية.

تعتبر نسبة السيولة المحلية M2 (النقود فى التداول + الودائع تحت الطلب + شبه النقد) الى الناتج المحلى الاجمالى مؤشر آخر على حجم الجهاز المصرفى الحقيقى حيث بلغت فى الكويت ٥ر٩١٪ عام ١٩٨٨ مقارنة ١٥٪ فى الدول الفقيرة و٣٠٪ - ٥٠٪ فى الدول ذات الدخل المتوسط و٧٠٪ - ١٠٠٪ فى الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وكندا(٥). مؤشر آخر ممكن أن يعكس مدى توافر الوحدات المصرفية هو الكثافة المصرفية (نسبة عدد البنوك التجارية الى عدد السكان).

وتقاس الكفاءة المصرفية كنسبة معيارية على أساس عدد الوحدات المصرفية المتوفرة لكل ١٠٠٠٠ مقيم(٦). اذا انخفضت هذه النسبة عن ٥ر٠ دلت على كثافة ضئيلة بينما اذا زادت عن ١ اعتبرت الكثافة مرتفعة(٧). لقد بلغت الكثافة المصرفية فى الكويت ٨٣ر٠ عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٥٤ر٠ فى السعودية و٨٧ر٠ فى قطر و٤٧ر١ فى عمان عام ١٩٨٥(٨) ولا شك أن طبيعة الاقتصادات النفطية المتمثلة بارتفاع الدخل من جهة ومحدودية الطاقة الاستيعابية من جهة أخرى بالاضافة الى وجود انماط استهلاكية معينة لها أثر فى هذه الكثافة المصرفية في الدول النفطية، حيث لا تتجاوز هذه النسبة ١٠ر٠ فى الدول النامية(٩). لهذا على الرغم من ضرورة تواجد بنوك تجارية كثيرة فى أماكن مختلفة لاجتذاب مدخرات الأفراد، الا أنه بلد صغير مثل الكويت قد يكون من الأفضل أن ينظر الى هذا الموضوع بموضوعية أكثر بناء على معايير الكفاءة خاصة وأن الوضع المالى لبعض البنوك التجارية يحتاج الى اعادة تقييم.

٢- دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي في الكويت :

نستطيع تحليل دور البنوك التجارية فى النشاط الاقتصادى فى الكويت من خلال

تحليل وظائف البنوك التجارية والتى تعكس دورها فى الاقتصاد المحلى. ففى البداية كان دور البنوك التجارية بشكل عام يتركز فى تجميع مدخرات الأفراد وحمايتها ثم تطور الى استخدام هذه المدخرات فى قروض قصيرة الأجل. بعد ذلك بدأ دور البنوك التجارية يتجه نحو استخدام المدخرات المجمعة لديها فى قروض تجارية طويلة الأجل وفى تمويل مشاريع استثمارية. نتيجة للتطورات الاقتصادية فى العالم فى فترة الستينات، فقد أخذت البنوك التجارية تقوم بتمويل متطلبات النمو الاقتصادى من خلال اعطاء قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لمختلف القطاعات.

هناك ثلاثة وظائف رئيسية يقوم بها النظام المصرفى الجديد. الأولى تتمثل فى تعبئة واجتذاب الأموال (الادخار) من جهة ومن ثم توظيفها فى مختلف أنواع القروض والاستثمار المتاحة من جهة أخرى. ويطلق على هذه الوظيفة التوسط المالى (Financial Intermediation). الثانية خلق الائتمان من خلال الاحتياطى الفائض ومضاعف الائتمان المصرفى (خلق النقود). وتعتبر هذه الوظيفة مهمة لسببين : الأول أنها تعوض فشل النظام الاقتصادى فى مساواة الاستثمار مع الادخار المخطط. الثانى أنها توفر بعض الوسائل المهمة لعملية التنمية. الوظيفة الثالثة للبنوك التجارية هى تمويل التجارة الدولية (العمليات الخارجية) من خلال تمويل الواردات والصادرات أحيانا. هناك فى نفس الوقت وظائف أخرى للجهاز المصرفى مثل تسوية المعاملات وتمويل عجز الميزانية العامة. سنحاول فى هذا الجزء من الدراسة تحليل هذه الوظائف للجهاز المصرفى فى الكويت لنرى مدى مساهمة البنوك التجارية فى النشاط الاقتصادى المحلى.

أولا – التوسط المالي : (Financial Intermediation)

من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية والتى تعكس مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادى هى عملية التوسط المالى والتى تعنى جمع المدخرات من المدخرين من جهة وتوصيلها الى المستثمرين من جهة أخرى. بمعنى آخر لهذه الوظيفة بعدين أحدهما قيام البنوك التجارية بتعبئة واجتذاب الأموال من مختلف القطاعات والثانى توظيفها فى مختلف أنواع القروض والاستثمار المتاحة.

يمكن قياس مدى نجاح الجهاز المصرفى فى مثل هذه الوظيفة من خلال حسابات تدفق رأس المال (Flow - of - Funds Accounts) والتى توضح مدى استعمال القطاعات

الاقتصادية المختلفة للمدخرات التى يدخرها كل قطاع والتى تشبه الى حد ما جداول المدخلات والمخرجات. نظرا لعدم توفر مثل هذه البيانات فى معظم الدول النامية فانه يمكن اعتبار نسبة الأصول السائلة (نقود فى التداول + الودائع تحت الطلب + شبه النقد) الى الناتج المحلى الاجمالى كمؤشر لوظيفة التوسط المالى. كما ذكرنا تبلغ هذه النسبة فى العادة حوالى ١٢٪ - ١٥٪ فى الدول الفقيرة وتصل الى ٣٠٪ - ٥٠٪ فى الدول ذات الدخل المتوسط بينما تصل الى ٧٠٪ - ١٠٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية المتقدمة حيث تعتبر عملية التوسط المالى متطورة ولها تأثير واضح على النشاط الاقتصادى. لقد بلغت هذه النسبة فى الكويت ٥ر٩١٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٥ر٣٣٪ عام ١٩٧٩ و٤ر٣٣ عام ١٩٧٠(١٠)، مما يعنى أن أهمية البنوك التجارية فى التوسط المالى قد زادت خلال الفترة الأخيرة فى الكويت والتى تعكس نجاح البنوك فى عملية التوسط هذه والتى تشابه الى حد ما مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة.

لقد بلغ نصيب البنوك التجارية الستة فى عملية التوسط حوالى ١ر٧٠٪ عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٣ر٦٧٪ من اجمالى أصول المؤسسات المالية فى الكويت عام ١٩٨٧ تتبعها البنوك المتخصصة فى المركز الثانى (٩ر١٣٪) ثم شركات الاستثمار (٥ر١٠٪) ثم بيت التمويل الكويتى (٢ر٧٪)(١١).

كما ذكرنا أن هناك بعدين أو شقين لعملية التوسط المالى. أولهما قيام البنوك التجارية بتعبئة واجتذاب الأموال من مختلف القطاعات (مصادر التمويل) والثانى توظيفها فى مختلف أنواع القروض والاستثمارات.

١- تعبئة واجتذاب الودائع (مصادر التمويل):

لا شك أن قدرة البنوك التجارية على تعبئة واجتذاب الأموال خاصة الودائع سواء من المقيمين أو غير المقيمين تعكس مدى نجاح هذه البنوك فى التأثير على النشاط الاقتصادى.

يبين الجدول رقم (٢) مطلوبات البنوك التجارية فى الكويت خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ حيث تشكل الودائع (تحت الطلب + شبه النقد + الحكومة) الجزء الرئيسى من هذه المطلوبات حيث شكلت حوالى ٣ر٤٦٪ من اجمالى المطلوبات عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٢ر٤٩٪ عام ١٩٨٠ و٢ر٥٦٪ عام ١٩٧٠. لقد زاد حجم الودائع من ٣٨٩ مليون دينار عام

١٩٦٩ الى ٥ر٢٧٧٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٥ر٥٠٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ بمعدل بلغ وسيطة السنوى حوالى ٦٠٪.

تعتبر ودائع القطاع الخاص المصدر الرئيسى لودائع البنوك التجارية والعمود الفقرى لمواردها. لقد ارتفع حجم ودائع القطاع الخاص من ٩ر٢٣٤ مليون دينار ١٩٦٩ الى ٨ر٢٠٧٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٨ر٤٩٥٨ مليون دينار عام ١٩٨٩. أى بمعدل نمو سنوى قدره ٧ر٩٥٪. لقد بلغت نسبة الودائع من القطاع الخاص حوالى ٩٨٪ من اجمالى الودائع عام ١٩٨٨ بينما لم تزد ودائع الحكومة عن ٢٪ فى نفس العام مقارنة بـ ٧ر٧٩٪ للقطاع الخاص عام ١٩٧٠(١٢). لقد شكلت ودائع القطاع الخاص حوالى ٤ر٩٢٪ من اجمالى ودائع المقيمين (خاص + حكومة) خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩. فى نفس الوقت فقد شكلت حوالى ٣ر٤٥٪ من مجموع موارد البنوك التجارية عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ١ر٤٨٪ عام ١٩٧٩ و٨ر٥٤٪ عام ١٩٦٩ مما يعكس أهمية ودائع القطاع الخاص كأحد مصادر التمويل الرئيسية للبنوك التجارية.

لقد شهدت ودائع القطاع الخاص تغيرات ملحوظة فى نهاية عام ١٩٨٨ متأثرة بارتفاع أسعار الفائدة المحلية على الودائع بالدينار الكويتى خلال الشهر الأخير من ذلك العام وبصفة خاصة على الودائع ذات الآجال الأطول، وبقاء أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية عند مستوياتها المرتفعة. وقد برزت هذه التغيرات على شكل ارتفاع فى الودائع لأجل والودائع المحررة بعملات أجنبية (٥ر١٤٪) وانخفاض ودائع القطاع الخاص الأخرى (تحت الطلب وودائع الادخار وشهادات الايداع) بنسبة ٩ر١٠٪(١٣).

لقد شكلت ودائع الحكومة بصورة وسيطة حوالى ٦ر٧٪ من اجمالى ودائع المقيمين خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ وقد ارتفعت من ٢ر٥٤ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٣ر٩٩ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٧ر١١١ مليون دينار عام ١٩٨٩ أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٥٪ خلال فترة الدراسة. من الملاحظ أن السنوات التى تزايدت بها ودائع الحكومة هى سنوات تعرضت فيها سيولة المصارف لبعض الضغوط أو سنوات تميزت بركود الاقتصاد المحلى. ويعكس هذا التزايد الى حد ما تدخل الحكومة للتخفيض من حدة الضغوط المذكورة أو لتنشيط الاقتصاد المحلى.

لقد شكلت الودائع تحت الطلب حوالى ٦ر١٠٪ من اجمالى ودائع القطاع عام

١٩٨٩. مقارنة بـ ٧ر١٩٪ عام ١٩٧٩ و٩ر١٨٪ عام ١٩٦٩. كما زاد حجم الودائع تحت الطلب من ٣ر٦٣ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٦ر٤١٠ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٩ر٥٢٥ مليون دينار عام ١٩٨٩ أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٨ر٣٤٪ خلال فترة الدراسة. كذلك نمت الودائع تحت الطلب بمعدلات سنوية متفاوتة السرعة تراوحت بين ١٢٨٪ عام ١٩٨١ و- ٢ر٢٥٪ عام ١٩٨٤. ويمكن تفسير المعدل السالب الذى اتسم به نمو الودائع تحت الطلب وهبوط قيمتها بعد عام ١٩٨١ بتحويل بعض هذه الودائع الى ودائع آجلة أو ودائع بالعملات الأجنبية للاستفادة من معدلات الفائدة العالية.

لقد كان عامى ١٩٧٦ و١٩٨١ مميزين الى حد ما نتيجة لارتفاع حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية وعرض النقود بنسب مرتفعة مقارنة بالأعوام السابقة. فعلى العكس من بداية السبعينات فقد بلغ معدل نمو الودائع تحت الطلب عام ١٩٧٦ ٣ر٤٠٪ والآجلة ٣ر٥٠٪. كذلك فعلى العكس من عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠ حين اقترن النشاط المصرفى بموجات متتابعة من شحة السيولة بالدينار الكويتى لدى البنوك، فقد توفرت فى عام ١٩٨١ مستويات سيولة كافية نجمت أساسا عن عزوف المستثمرين الكويتيين عن الأسواق الخارجية وتوجههم الى الاقتصاد المحلى حيث شهدت الأوراق المالية طفرات انتعاش قياسية حيث تركت هذه التطورات بصمات واضحة على موارد البنوك وتوظيفاتها(١٤). اذ سجلت الودائع تحت الطلب نموا قياسيا بلغ معدله ١٢٩٪ عام ١٩٨١ نجم عن عودة رؤوس الأموال المهاجرة وعن توسع التسهيلات الائتمانية.

لقد اتسم تطوير الودائع بالعملات الأجنبية بتقلبات سنوية حادة توسعا وانكماشا تعكسها معدلات نمو سنوية تراوحت بين - ٤ر٤٧٪ عام ١٩٧٧ و١ر١٠٨٪ عام ١٩٧٨(١٥). وتعزى هذه التقلبات الى تغيرات شروط التوظيفات المالية فى الخارج فالارتفاع النسبى فى أسعار الفائدة العالمية بالمقارنة مع أسعار الفائدة المحلية وتوقعات تحسن العملات الأجنبية تفسر الى حد بعيد زيادة هذه الودائع من ٩ر٩٦ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٩ر٥٨٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٨ر١٢٩٦ مليون دينار عام ١٩٨٩ أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٢ر٦٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد شكلت الودائع بالعملات الأجنبية حوالى ٢ر٢٦٪ من اجمالى ودائع القطاع الخاص عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٥ر٢٢٪ عام ١٩٨٠ و٨ر٢٣٪ عام ١٩٧١.

بما أن ودائع القطاع الخاص تعتبر مؤشرا على قدرة المقيمين وغير المقيمين على الادخار، فان زيادة حجم هذه الودائع تعكس مدى نجاح البنوك التجارية فى اجتذاب الأموال على شكل مدخرات. لا شك أن ارتفاع معدلات نمو ودائع القطاع الخاص والتى وصلت الى معدل نمو سنوى حوالي ٧ر٩٥٪ خلال فترة الدراسة يعكس مدى ثقة المودعين فى الجهاز المصرفى الكويتى ومدى حساسيتهم ازاء تغيرات معدل أسعار الفائدة وينعكس ذلك في كون الودائع تحت الطلب لا تشكل الا جزءا بسيطا من اجمالى الودائع بينما تشكل الودائع الادخارية والآجلة والودائع بالعملات الأجنبية القسم الأعظم منها. كذلك يحمل هذا التطور فى المدخرات وودائع القطاع الخاص على التأكيد بأن الودائع تتأثر بالفروق فى أسعار الفائدة بين السوق المحلية والأسواق العالمية وبتوقعات تطور أسعار الصرف وبمستوى النشاط الاقتصادى المحلى. لهذا فان البنوك التجارية فى الكويت قد نجحت خلال الفترة الماضية فى اجتذاب أموال المودعين خاصة المقيمين حيث بلغت نسبة الودائع حوالى ٥ر٥٢٪ من اجمالى موارد البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩.

يمكن الاشارة هنا الى أن التغير فى الودائع يكون مصدره أما الودائع الأولية أو الودائع المشتقة. بالنسبة للودائع الأولية فتتمثل فى الودائع التى تخلق نتيجة عمليات الايداع المختلفة والتى ينتج عنها زيادة فى حجم الاحتياطى النقدى لدى البنوك والتى يعكس مدى نشاط البنوك التجارية فى تأدية الشق الأول من وظيفة التوسط المالى والمتمثل فى اجتذاب وتجميع المدخرات الوطنية من مصادرها المختلفة. أما الودائع المشتقة فيتم خلقها نتيجة النشاط الائتمانى للبنوك التجارية والذى يعكس دور البنوك التجارية فى اعادة توظيف وتوجيه المدخرات الوطنية لخدمة الأهداف الاقتصادية. ومن هنا فان معدلات النمو المتزايد التى حققتها الودائع فى الجهاز المصرفى الكويتى تعتبر انعكاسا جيدا لنجاح ذلك الجهاز فى عمليات التوسط المالى بين المدخرين والمستثمرين.

٢- توظيفات الجهاز المصرفي :

الشق أو البعد الثانى لوظيفة التوسط المالى، بالاضافة الى تعبئة واجتذاب الأموال، هو توظيف هذه الأموال فى مختلف أنواع الاقراض والاستثمار المتاحة. ولتقييم أثر عمليات أو وظائف الجهاز المصرفى على النشاط الاقتصادى فمن الضرورى تحليل هيكل موجودات (أصول) البنوك التجارية وأنماط الاقراض التى يتبعها الجهاز المصرفى. ويبين جدول رقم

(١) هيكل موجودات البنوك التجارية فى الكويت خلال ١٩٦٩ - ١٩٨٩.

يشمل بند «مطالب على القطاع الخاص» مجموع المبالغ التى تستحق للبنوك التجارية نظير التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المحلية وكذلك نظير مطالب البنوك التجارية مجتمعة على البنوك المختصة وقيمة الاستثمارات المحلية، مما يعنى أن هذا البند يعكس دور البنوك التجارية فى التمويل المحلى ويعبر عن استثماراتها فى السوق المحلى، بينما يعكس بند الموجودات الأجنبية دور البنوك التجارية فى التوظيف الأجنبى. وبما أن التوظيف الأجنبى يعد منافسا للتوظيف المحلى فان التوسع فى أى منهما يكون على حساب الآخر(١٦). ولا شك أن مقارنة بندى المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية سوف يعكس الى حد ما سياسة استثمار الأموال التى تنتهجها البنوك التجارية المحلية حيث أن زيادة نسبة التوظف المحلى سواء الى التوظيف الأجنبى أو مجموع التوظيفات يعكس مدى تجاوب البنوك التجارية مع احتياطيات الاقتصاد المحلى ومدى تأديتها لدورها الرئيسى فى تمويل احتياجات المجتمع مما يترتب عليه نمو النشاط الاقتصادى القومى.

لقد حقق بند المطالب على القطاع الخاص نموا كبيرا خلال فترة الدراسة فاق بكثير معدل الزيادة فى الموجودات الأجنبية. لقد ارتفع حجم المطالب على القطاع الخاص مثلا من ١٣٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٢١١٩ر٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٥٤٧١ر٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ١٩٧٪ خلال فترة الدراسة. ولكن معدل نمو المطالب على القطاع الخاص أخذ فى التباطؤ اعتبارا من عام ١٩٨٣ وقد بلغ ٠٤ر٪ عام ١٩٨٥ و٤٪ عام ١٩٨٨ و٤٪ عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٨٤٪ و٣٩٪ عام ١٩٧٦ و١٩٧٩ على التوالى(١٧).

لقد تركز الجانب الأكبر من النمو فى المطالب على القطاع الخاص عام ١٩٨٨ فى استثمارات البنوك التجارية فى السندات والأسهم من جهة والمطالب على البنوك المتخصصة من جهة أخرى. ونتيجة لذلك فقد حقق النشاط الاستثمارى المحلى للبنوك التجارية، فى كل من السندات والأسهم وأذونات وسندات الخزانة، خلال عام ١٩٨٨ زيادة جوهرية بلغت حوالى ١٥٩ مليون دينار (٤ر٢٢٪). مما يدل على اتساع منافذ الاستثمار المحلى وخاصة أذونات وسندات الخزينة (١٨).

فى نفس الوقت فقد زاد حجم الموجودات الأجنبية من ٢ر٣٦٩ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٥ر١٤٠٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٩ر٢٨٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ أى بمعدل نمو سنوى ٤ر٣٣٪ خلال فترة الدراسة. مما يعنى أن الموجودات الأجنبية زادت بمقدار ٧ر٢٤٦٩ مليون دينار وذلك بشكل اجمالى. ولو طرحنا المطلوبات الأجنبية من الموجودات الأجنبية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ لوجدنا أن الزيادة فى الموجودات الأجنبية لم تتعد ٥ر١٠٦٨ مليون دينار خلال فترة الدراسة. اما عند استبعاد كل من المطلوبات الأجنبية والودائع بالعملات الأجنبية وصولا الى صافى الموجودات الأجنبية، فاننا نجد أن حجم الزيادة أقل بكثير من الرقم اعلاه. لا شك أن هذا يبين أن التزايد فى الاستثمار المحلى (المطالب على القطاع الخاص) قد فاق بكثير التوظيف الأجنبى مما يعكس تغيرا أساسيا فى سياسات التوظيف للبنوك التجارية حيث تراجعت أهمية الموجودات الأجنبية وأصبحت المطالب على القطاع الخاص تمثل التكتل الرئيسى للتوظيف من جانب البنوك التجارية المحلية.

لو نظرنا الى الأهمية النسبية لكل من المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية فى مجموع موجودات البنوك التجارية لوجدنا أن الاستثمارات المحلية للبنوك التجارية والتى يعكسها بند المطالب على القطاع الخاص لم تكن تتجاوز ٤ر٢٥٪ عام ١٩٦٩. غير أنها أخذت فى التزايد التدريجى الى أن وصلت ٨ر٥٠٪ عام ١٩٧٦ وذلك لأول مرة فى تاريخ النظام المصرفى التجارى الكويتى، لقد بلغت النسبة ٣ر٥٥٪ عام ١٩٨٧ الا أنها عادت وتراجعت الى ٥٠٪ عام ١٩٨٩ كما يوضح الجدول رقم (١). وقد قابل تزايد الأهمية النسبية للمطالب على القطاع الخاص انخفاض فى نسبة الموجودات الأجنبية الى مجموع موجودات البنوك التجارية. فبعد أن كان ٥ر٦٩٪ من اجمالى الموجودات عبارة عن موجودات أجنبية عام ١٩٦٩ انخفضت النسبة الى ٧ر٣١٪ عام ١٩٧٧ ومن ثم الى ٩ر٢٥٪ عام ١٩٨٩. وهذا يعكس توسعا فى فرص الاستثمار المحلى نتيجة لتنامى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتى. لا شك أن ارتفاع نسبة الموجودات الأجنبية مقارنة بالأصول الأخرى غير المطالب على القطاع الخاص يعود الى حد ما الى ارتفاع أسعار الفائدة على العملات الأجنبية مما يجعل الجهاز المصرفى ينظر الى هذه العمليات على أنها مربحة أكثر من العمليات الأخرى.

باعتبار أن الموجودات الأجنبية تمثل الاستثمار الأجنبى بينما المطالب على القطاع

الخاص تمثل الاستثمار المحلى، فان مجموع البندين يمثل اجمالى توظيفات البنوك التجارية سواء على الصعيد المحلى أو الأجنبى. لقد زاد حجم التوظيفات من ٢ر٤٠٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٨ر٣٥٢٦ مليون دينار عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٦ر٠٨٣١ مليون دينار عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوى بلغ ٤ر٧٧٪ خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩. فى نفس الوقت لو نظرنا الى نسبة المطالب على القطاع الخاص الى اجمالى التوظيفات لوجدنا أنه كان هناك تزايدا فى نصيب التوظيف المحلى من مجموع التوظيفات حيث كانت هذه النسبة ضئيلة ولم تتجاوز ٧ر٢٦٪ الا أنها أخذت فى التزايد لتصل الى ٦٠٪ عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٨ر٦٥٪ عام ١٩٨٩، مما يعكس مقدار الاهتمام الذى أصبحت البنوك التجارية توليه للتوظيف المحلى(١٩).

لو قارنا نسبة المطالب على القطاع الخاص الى مجموع الودائع المحلية والأجنبية، والتى تعكس استخدام الودائع فى عمليات التوظيف المحلى، لوجدنا أن التوظيفات المحلية قد استوعبت ما نسبته ٨ر٢٨٪ من اجمالى الودائع عام ١٩٦٩. وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٢٨٪ من اجمالى الودائع عام ١٩٦٩. وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٢ر٧٠٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ٥ر٨٣٪ عام ١٩٨٩، حسبما يبين جدول رقم (٢). ولو قصرنا المقارنة على مطالب القطاع الخاص بالودائع المحلية بالدينار الكويتى لحصلنا على صورة أكثر دقة لتوظيف البنوك التجارية للموارد المحلية بالدينار الكويتى فى السوق المحلى لأن الودائع المحلية بالعملة الأجنبية غالبا ما يعاد استثمارها أو يعاد ايداعها أو توظيفها بذات العملة. لقد بلغت التوظيفات المحلية ٣٤٪ من اجمالى الودائع بالعملة المحلية عام ١٩٦٩، ثم ارتفعت الى ١ر١١٤٪ عام ١٩٧٩ الى ٤ر١٤٩٪ عام ١٩٨٩، كما يتضح من جدول رقم (٢)، مما يعنى أن البنوك التجارية وظفت محليا أكثر من مواردها من الودائع بالدينار الكويتى من خلال اعتمادها على المطلوبات الأجنبية. ولو نظرنا الى المطالب على القطاع الخاص مقارنة مع ودائع القطاع الخاص لوجدنا أنها بلغت ٣ر٤٠٪ من اجمالى ودائع القطاع الخاص عام ١٩٦٩، ثم ارتفعت الى ٢ر١٠٢٪ عام ١٩٧٩، الا أنها عادت وانخفضت الى ٢ر٩٢٪ عام ١٩٨٩(٢٠) مما يعنى أن الجزء الأكبر من ودائع القطاع الخاص اتجه الى الاستثمار فى السوق المحلى على شكل مطالب على القطاع الخاص.

لقد شكلت التسهيلات الائتمانية حوالى ٩٧٪ من اجمالى المطالب على القطاع الخاص بينما لم تشكل المكونات الأخرى والتى هى عبارة عن المطالب على البنوك

جدول رقم (٢)

علاقة الائتمان والمطالب على القطاع الخاص بالودائع المحلية وإجمالي الودائع والودائع بالدينار الكويتي، ١٩٦٩ –١٩٨٩

(مليون دينار ونسبة مئوية)

السنة	التسهيلات الائتمانية	مطلوبات على القطاع الخاص	ودائع عملة محلية	ودائع بالعملة المحلية	المطلوبات الأجنبية	إجمالي الودائع	نسبة الائتمان (٪) إلى			نسبة مطلوبات ق الخاص للودائع بعملة محلية
							الودائع المحلية	إجمالي الودائع	الودائع بعملة محلية	
١٩٦٩	١٣٥,٠	١٣٥,٠	٣٨٩,٠		٧٨,٤	٤٦٧,٤	٣٤,٧	٢٨,٨		
١٩٧٠	١٣٧,١	١٤١,٢	٣٩٨,٢		١١٥,٦	٥١٣,٨	٣٤,٤	٢٦,٦		
١٩٧١	١٤٦,٩	١٦١,٤	٤٧٨,٠	٣٨١,١	١٠٤,٢	٥٨٢,٢	٣٠,٧	٢٥,٢	٣٨,٥	٤٢,٤
١٩٧٢	١٧٥,٧	١٨٧,٤	٤٢٩,١	٣٥١,٧	١٠٣,٦	٥٣٢,٧	٤٠,٩	٣٣,٠	٥٠,٠	٥٣,٣
١٩٧٣	٢٤٦,٦	٢٦٦,٣	٥٢١,٥	٤٥٨,١	١٣٦,١	٦٥٧,٦	٤٧,٣	٣٧,٥	٥٣,٨	٥٨,١
١٩٧٤	٣٥١,٧	٣٦١,٩	٧١٢,١	٥٣٩,٠	١٤٣,٤	٨٥٥,٥	٤٩,٤	٤١,١	٦٥,٣	٦٧,١
١٩٧٥	٤٦٢,٥	٥٠٦,٧	٨٧٦,٨	٧٥٥,٢	١٦٩,٠	١٠٤٥,٨	٥٢,٧	٤٤,٢	٦١,٢	٦٧,١
١٩٧٦	٨٤٩,٣	٩٣٤,٣	١١٦٢,٢	٩٩٦,٥	٣٢٤,١	١٤٨٦,٣	٧٣,١	٥٧,١	٨٥,٢	٩٣,٨
١٩٧٧	١٠٧٢,٦	١٢٣٨,٥	١٥٤٧,٣	١٤٦٠,٢	٤١٩,٨	١٩٦٧,١	٦٩,٣	٥٤,٥	٧٣,٥	٨٤,٨
١٩٧٨	١٣٧٤,٥	١٥٥٩,٤	١٨٧٢,٦	١٦٩١,٣	٦٠١,٥	٢٤٧٤,١	٧٣,٦	٥٥,٦	٨١,٣	٩٢,٢
١٩٧٩	١٩١٧,٥	٢١١٩,٣	٢٢١٣,٧	١٨٥٨,١	٨٠٣,٩	٣٠١٧,٦	٨٦,٦	٦٣,٥	١٠٣,٢	١١٤,١
١٩٨٠	٢٤٧٨,٦	٢٦٧١,٤	٢٧٧٧,٥	٢١٨٩,٦	١١٣٤,٣	٣٩١١,٨	٨٧,١	٦١,٨	١١٠,٥	١٢٢,٠
١٩٨١	٣١٧٢,٨	٣٤٥٩,١	٢٨٠٩,٠	٢٢١٤,٣	١٢٦٢,٣	٤٠٧١,٣	١١٢,٩	٧٧,٩	١٤٣,٣	١٥٦,٢
١٩٨٢	٣٨٩٧,٣	٤٢٩٢,٥	٤٢٣٣,٨	٣٩٠٠,٨	١٥٢٦,٥	٥٧٦٠,٣	٩٢,١	٦٧,٧	٩٩,٩	١١٠,٠
١٩٨٣	٣٨٤٤,٤	٤٧٥٢,٧	٤٤٠٤,٣	٣٨٠٦,٩	١٥٥٠,٤	٥٩٥٤,٧	٨٧,٣	٦٤,٦	١٠٠,٩	١٢٤,٨
١٩٨٤	٤١٠٨,٩	٥٠٤٥,٤	٤٥٥٩,٦	٣٨٤١,٨	١٥٦٠,٧	٦١٢٠,٣	٩٠,١	٦٧,١	١٠٦,٩	١٣١,٣
١٩٨٥	٤١٩٨,٥	٥٠٦٧,٨	٤٤٠٥,٨	٣٩٤٨,٦	١٣٦٠,٣	٥٨٦٦,١	٩٥,٣	٧١,٥	١٠٦,٣	١٢٨,٣
١٩٨٦	٤٣٣٠,٠	٥١٥٦,١	٤٤٥١,٣	٣٨٠٢,٣	١٢١٤,٠	٥٦٦٥,٣	٩٧,٣	٧٦,٤	١١٣,٩	١٣٥,٦
١٩٨٧	٤٦٢٦,٠	٥٤٧٣,٢	٤٦٢٢,٩	٣٦٣٨,٦	١٢٠٥,٢	٥٨٦٨,١	١٠٠,١	٧٨,٨	١٢٧,١	١٥٠,٤
١٩٨٨	٤٧٠١,٢	٥٦٥٩,٢	٤٨٤٨,٠	٣٥٣٨,٦	١٢٦١,٩	٦١٠٩,٩	٩٧,٠	٧٦,٩	١٣٢,٩	١٥٩,٩
١٩٨٩	٤٧٤٣,٥	٥٤٧١,٧	٥٠٧٠,٥	٣٧٧٣,٧	١٤٧٩,٦	٦٥٥٠,١	٩٣,٥	٧٢,٤	١٢٥,٧	١٤٥,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية والتقرير السنوي – أعداد مختلفة.

المتخصصة والاستثمارات المحلية سوى ٣٪ عام ١٩٧٠. وانخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الى اجمالى المطالب على القطاع الخاص الى ٤ر٩٠٪ عام ١٩٧٩، ثم الى ٧ر٨٦٪ عام ١٩٨٩. كما زاد حجم التسهيلات الائتمانية من ١٣٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٥ر١٩١٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم الى ٥ر٤٧٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٩، كما يظهر فى جدول رقم (٤). لقد تراوح معدل النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية بين ٦ر٨٣٪ عام ١٩٧٦ و٣٦ر١٪ عام ١٩٨٣. وقد تسارع نمو التسهيلات الائتمانية ليصل الى ٣١٪ عام ١٩٨١ حيث توسعت تسهيلات القروض الشخصية والخدمات المالية بمعدلات عالية، وقد ذهب جزء كبير من هذه التسهيلات لتمويل عمليات الاتجار بالأسهم مما كرس ظاهرة المضاربة التى شابت هذه العمليات وأدت فى النهاية الى أزمة الأوراق المالية. ويعزى تباطؤ معدل نمو التسهيلات الائتمانية خاصة منذ عام ١٩٨٣ الى تراجع التسهيلات المقدمة لقطاعات التجارة والصناعة والزراعة والانشاءات.

لو نظرنا الى تطور التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفى) كنسبة من مجموع التوظيفات (الموجودات الأجنبية + المطالب على القطاع الخاص) لوجدنا أنها لم تتجاوز ٦ر٢٣٪ عام ١٩٧٠ نتيجة لضيق حجم السوق وعدم التنوع فى النشاطات الاقتصادية المحلية وعزوف الكثير من التجار عن الاقتراض مما اضطر البنوك التجارية الى البحث عن فرص توظيف خارجية. الا أنه مع اتساع النشاط الاقتصادى المحلى والتوسع فى عمليات الاستيراد ومنح الاعتمادات المستندية بالاضافة الى عوامل أخرى فقد زادت نسبة التسهيلات الائتمانية الى اجمالى التوظيفات لتصل الى ٤ر٥٤٪ عام ١٩٧٦ ثم الى ٥٧٪ عام ١٩٨٩(٢١).

وتشير العلاقة بين التسهيلات الائتمانية (القروض) والودائع التى تعتبر مؤشرا على قياس نشاط البنوك التجارية الى أن نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع المحلية (ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية والعملات الأجنبية + ودائع الحكومة) قد تزايدت بشكل مستمر خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ٧ر٣٤٪ عام ١٩٦٩ الى ٦ر٨٦٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ٥ر٩٣٪ عام ١٩٨٩ (انظر جدول رقم (٢)). ولو نظرنا الى الودائع بشكل اجمالى والتى تشمل الودائع المحلية بالاضافة الى الودائع الأجنبية لوجدنا أن نسبة التسهيلات الائتمانية لم تتجاوز ٤ر٢٥٪ من اجمالى الودائع عام ١٩٦٩ ارتفعت الى ٥ر٦٣٪ عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٤ر٧٢٪ عام ١٩٨٩ مما أدى الى انخفاض سيولة البنوك التجارية

نتيجة استخدام جزء كبير من الودائع فى منح الائتمان مما أدى الى لجوء هذه البنوك الى البنك المركزى لتدبير جانب من السيولة القانونية.

تعتبر نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع المحررة بالدينار الكويتى مؤشرا جيدا على مدى استيعاب الائتمان المصرفى الممنوح بالعملة المحلية. لقد بلغت نسبة الائتمان المصرفى الى الودائع المحررة بالدينار الكويتى حوالى ٥ر٣٨٪ عام ١٩٧١، ثم ارتفعت الى ٢ر١٠٣٪ عام ١٩٧٩ والى ٧ر١٢٥٪ عام ١٩٨٩ (انظر جدول رقم (٢)). وقد أدى ارتفاع هذه النسبة الى بعض الضغوط والتى عانت منها سيولة البنوك التجارية بالدينار الكويتى مما أدى الى دعم من البنك المركزى من خلال شباكى الخصم ونظام تبادل العملات بالأجل. لقد حصل قطاع التجارة على النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية حيث بلغت حوالى ٨ر٣٥٪ عام ١٩٧٢ مقارنة بـ ١١ر٢٣٪ للانشاء و٢٤ر١٢٪ للخدمات المالية و٥٦ر١٦٪ للقروض الشخصية. رغم أن قطاع التجارة لايزال يحصل على جزء كبير من التسهيلات الائتمانية الا أن حصته بلغت حوالى ٥ر٢٠٪ عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٧ر٣٠٪ للقروض الشخصية، ١٩٪ للعقار و٧ر١٥٪ للانشاء(٢٢). ولا شك أن السبب فى أهمية قطاع التجارة يعود الى الاعتماد الكامل تقريبا على الاستيراد سواء السلع الاستهلاكية أو الانتاجية مما يعنى أن انفتاح الاقتصاد الكويتى وحرية التجارة الخارجية وحرية التمويل من الأسباب التى ساعدت على نمو النشاط التجارى.

لقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الانتاجية (صناعة، زراعة، انشاءات) من ١ر٦٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٦ر٤٥٢ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم الى ٨٩٩، مليون دينار عام ١٩٨٩، أى بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٧٩٪. كما تراوحت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة ما بين ٥ر٦٪ من الاجمالى كحد أعلى عام ١٩٨٠ و٥ر٢٪ عام ١٩٨٦. ولا شك أن النمو فى حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية لا يعكس الا جانبا من تطور القطاع الصناعى نظرا لأن البنك الصناعى يقدم قروضا بمفرده لمشاريع صناعية حيث ساعد على انشاء العديد من الصناعات وقدم قروضا ميسرة وذات آجال طويلة مع منح فترات سماح ملائمة. وقد فاقت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة وصيد الأسماك التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة خلال الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٣، الا أن نسبتها الى اجمالى التسهيلات بدأت فى الانخفاض اعتبارا من عام ١٩٧٥ حيث انخفضت الى ٤ر٢٪ ثم الى ٤٠ر٪ عام ١٩٨٩(٢٣). وتعكس هذه النسبة الى

حد ما صغر حجم النشاط الزراعى نتيجة لبعض المشكلات الناتجة عن التربة والأحوال الجوية.

يتضح مما سبق أن وظيفة التوسط المالى تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية فى الكويت والتى تنعكس على دور البنوك التجارية فى النشاط الاقتصادى من خلال اجتذاب الودائع والمدخرات وتوظيفها فى القطاعات المختلفة، ويمكن الاستدلال على حجم وأهمية البنوك التجارية بوظيفة التوسط المالى من خلال نسبة الودائع لدى البنوك التجارية وحجم توظيفات هذه البنوك الى حجم الناتج المحلى الاجمالى. وكما ذكرنا من قبل فقد زادت نسبة الودائع الى الناتج المحلى الاجمالى من ٤ر٣٩٪ عام ١٩٦٩ الى ٨٧٪ عام ١٩٨٨، بينما زاد حجم التوظيفات (المطالب على القطاع الخاص) بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ر١٣٪ عام ١٩٦٩ الى ٩ر٣٠٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ٥ر١٠١٪ عام ١٩٨٨(٢٤). وتدل زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى على تزايد قدرة البنوك التجارية الكويتية على تعبئة فوائض الأموال والمدخرات واعادة توظيفها فى الاقتصاد القومى فى صورة قروض مختلفة واستثمارات متنوعة تدعم تطور الناتج المحلى الاجمالى.

ثانيا – خلق النقود Money Creation

الوظيفة الثانية للبنوك التجارية والتى تعتبر من أهمها كذلك هى وظيفة خلق النقود والتى تميز البنوك التجارية عن غيرها من بقية المؤسسات المالية فى القطاع المالى، وتتم عملية خلق النقود عادة عن طريق قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان لعملائها الذين يقومون بايداع جزء منها فى البنوك على شكل ودائع يعاد منح جزء منها للعملاء، حيث تستمر عملية خلق النقود أو بالأحرى خلق الودائع(٢٥).

لقد جرت العادة بأن يعرف عرض النقود بأنه مجموع أصلين سائلين فقط وهما النقود فى التداول خارج الجهاز المصرفى التى يتحكم بها البنك المركزى والودائع تحت الطلب والتى يتحكم فى خلقها الجهاز المصرفى تحت اشراف البنك المركزى بما لديه من أدوات متاحة للسياسة النقدية. وقد أطلق على هذا التعريف لعرض النقود الكتلة النقدية (M1). الا أنه أصبح واضحا أن الكثيرين ينظرون للودائع الادخارية والآجلة (شبه النقد) على أنها أصول سائلة تقريبا مثلها مثل الودائع تحت الطلب، مما أصبح معه عرض النقود يعرف على أنه مجموع الأصول السائلة وهى الكتلة النقدية (M1) بالاضافة الى الودائع الادخارية والآجلة

والذى أصبح يسمى عرض النقود بمعناه الشامل (M2)(٢٦).

ففى معظم الدول النامية الفقيرة والمتوسطة الدخل فان الأصول المالية السائلة تشكل الجزء الأكبر من الأصول المالية، الا أنه مع تطور النشاط الاقتصادى تصبح الأصول الغير سائلة مثل أذونات الخزانة، والأسهم والسندات تشكل جزءا كبيرا من الأصول المالية، وتشكل الكتلة النقدية (M1) حوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى الدول الفقيرة تزداد الى ٢٥٪ - ٣٠٪ فى الدول النامية الغنية والدول الصناعية. وكلما زاد الدخل فان معظم الزيادة فى الأصول السائلة تكون فى البداية على شكل ودائع تحت الطلب ومن ثم على شكل ودائع آجلة. لقد شكلت الكتلة النقدية (M1) حوالى ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٩ر١٠٪ عام ١٩٦٩. فى نفس الوقت فان نسبة عرض النقود (M2) (السيولة المحلية) الى الناتج المحلى الاجمالى قد تصل الى ١٢٪ - ١٥٪ فى الدول الفقيرة ترتفع الى ٣٠٪ - ٥٠٪ فى الدول المتوسطة الدخل والى ٧٠٪ - ١٠٠٪ فى الدول الصناعية. وقد بلغت السيولة المحلية (M2) حوالى ٥ر٩١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٣ر٢٣٪ عام ١٩٧٦ و٢٦٪ عام ١٩٧٠(٢٧).

يمكن ايضاح دور البنوك التجارية بالتأثير على عرض النقود من خلال تطور الوضع النقدى فى الكويت خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ حيث يتأثر عرض النقود أو السيولة المحلية بثلاثة عوامل رئيسية هى : صافى الانفاق الحكومى والذى يشكل المصدر الرئيسى الأول للسيولة المحلية المتولدة لدى القطاع الخاص (العمليات المالية الحكومية)، والعمليات المصرفية المحلية والتى تتمثل بالائتمان المصرفى الممنوح لتمويل الفعاليات الاقتصادية فى القطاع الخاص والذى يشكل المنفذ الرئيسى للسيولة الفائضة من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلى. لا شك أن للعاملين الأولين تأثيرا توسعيا على السيولة المحلية، فى حين أن للعامل الثالث تأثيرا انكماشيا عليها. وتفسير ذلك أن العاملين الأولين يشكلان أساسا المصدرين الرئيسين للسيولة المحلية، ولذلك فان تأثيرهما عليها ايجابى وان تفاوتت درجته بين عام وآخر تبعا لتطورات السياستين المالية والائتمانية. ولكن السيولة المتولدة من هذين المصدرين لا تبقى بأكملها داخل الاقتصاد ذى الطاقة الاستيعابية المحدودة بل أن جانبا فيها يأخذ طريقه الى الخارج ويظهر بصورة عجز فى ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذى لا يخفى تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية ككل(٢٨).

لقد ارتفع حجم الكتلة النقدية M1 من ١٠٧٫٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٦٢٦٫٥ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم ٨٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٩، بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٣٣٫٣٪ خلال فترة الدراسة. فى نفس الوقت زاد حجم السيولة المحلية أو عرض النقود (M2) من ٣٧٦٫١ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ٢٢٨٩٫٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم الى ٥٢٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٩(٢٩)، بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٦١٫٧٪ خلال فترة الدراسة. لقد تراوح معدل نمو السيولة المحلية بين ٣٦٫٩٪ عام ١٩٧٦ و١٪ عام ١٩٨٥ حيث كان ذلك أول انكماش للسيولة المحلية منذ السبعينات. وتوزع الانكماش فى عرض النقد مناصفة بين الكتلة النقدية والتى واصلت تراجعها للعام الرابع على التوالى، فى حين تراجع شبه النقد ولأول مرة منذ عام ١٩٧٠. كما تركز هبوط الكتلة النقدية فى عام ١٩٨٥ فى الودائع تحت الطلب والتى انخفضت بما نسبته ٤٫٨٪ حيث واصلت منذ انهيار سوق المناخ نتيجة لاستمرار التراجع فى نشاط بعض قطاعات الاقتصاد المحلى خاصة فى القطاعات ذات الصلة بالحسابات الجارية.

وكما ذكرنا من قبل فان هناك ثلاثة عوامل تؤثر فى تغيرات السيولة المحلية. أول هذه العوامل هو صافى الانفاق الحكومى والذى زاد من ٢٨٥٫٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ١٦٨١٫٨ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم الى ٢٩٩٨٫٦ مليون دينار عام ١٩٨٩، وذلك نتيجة لاستمرار الحكومة فى التوسع فى عملياتها المالية المحلية لدعم الاقتصاد المحلى وتمويل مشاريع التنمية. وهذا يعنى أنه كان هناك تأثير توسعى لهذه العمليات على السيولة المحلية. لقد بلغ معدل النمو السنوى للانفاق الحكومى خلال فترة الدراسة حوالى ٥٤٫٣٪ بينما بلغ معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ٦١٫٧٪(٣٠) ويعتبر التأثير التوسعى لعمليات البنوك المحلية على السيولة مؤشرا جيدا على دور البنوك التجارية فى عملية خلق النقود فى الكويت، وكما ذكرنا تشكل العمليات المصرفية المحلية المصدر الثانى للسيولة بعد العمليات المالية الحكومية وذلك لدورها فى خلق النقود من خلال قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان المصرفى الذى يأخذ شكل سلف وقروض وخصميات، وكذلك توظيفات محلية معظمها فى شكل سندات وأسهم، ولذلك فان هذه العمليات ترتبط الى حد كبير بمستويات النشاط السائد فى الاقتصاد المحلى. وهذا يفسر بشكل عام توسع البنوك التجارية بعملياتها الداخلية فى ظل حالات الانتعاش التى شهدها الاقتصاد المحلى من حين لآخر.

لقد زادت حدة التأثير التوسعى لعمليات البنوك التجارية مع السيولة المحلية عام

١٩٧٦ نتيجة لتوسع البنوك فى تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل فعاليات القطاع الخاص حيث بلغ معدل نمو مطالب البنوك على القطاع الخاص ٣ر٨٤٪ عام ١٩٧٦ وهو أعلى معدل نمو للمطالب على القطاع الخاص خلال فترة الدراسة. وقد هبط هذا المعدل الى ٦٪ عام ١٩٨٤ ثم الى ٤٪ عام ١٩٨٩. فى نفس الوقت الذى بلغ معدل نمو السيولة المحلية ٣٧٪ عام ١٩٧٦ وهو أعلى معدل نمو تصله خلال فترة الدراسة. وقد هبطت هذه النسبة الى ٨٪ عام ١٩٨٢ ثم الى ٤٪ عام ١٩٨٩، وعلى الرغم من التأثير الايجابى لهذا البند والمطالب على القطاع الخاص على الكتلة النقدية ومن ثم على السيولة المحلية، الا أنهما لم يتغيرا بنفس نسبة المطالب على القطاع الخاص نتيجة للآثار الانكماشية للعوامل الأخرى على الوضع النقدى وخاصة شبه النقد. لقد كان لزيادة رؤوس أموال البنوك المحلية واحتياطاتها آثارا انكماشية على السيولة المحلية فى بعض الأعوام (عام ١٩٨٣ مثلا) خاصة وأن هذه البنوك قد امتصت جزءا من السيولة المتاحة للسوق عن طريق تحصيل علاوات الاصدار من مساهميها مع زيادة رؤوس أموالها.

وينعكس دور البنوك التجارية فى التأثير على عرض النقود كذلك من خلال صافى الموجودات الأجنبية (صافى عمليات القطاع الخاص مع العالم الخارجى) لدى القطاع النقدى سواء فى البنك المركزى أو البنوك التجارية. وعلى الرغم من التطورات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد الكويتى خلال فترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩، مع ما رافق ذلك من معدلات النمو المتسارعة فى مختلف القطاعات، الا أن الطاقة الاستيعابية المحلية لهذا الاقتصاد مازالت تعتبر محدودة بالمقارنة مع الوفرة المالية المتاحة من خلال تراكم السيولة المتولدة من مصدريها الرئيسين المتمثلين بالانفاق الحكومى والائتمان المصرفى كما ذكرنا من قبل، فى ظل هذا الوضع فان السيولة الفائضة عن الاحتياجات المحلية تأخذ طريقها الى الخارج اما على شكل تحويلات جارية يذهب القسم الأكبر منها لتمويل الواردات، واما على شكل تحويلات رأسمالية تسعى وراء فرص الاستثمار البديلة بسبب عدم كفاية المنافذ الاستثمارية المحلية. وتنعكس السيولة الفائضة التى يجرى تحويلها الى الخارج على شكل عجز فى ميزان مدفوعات القطاع الخاص. وكما هو واضح فان صافى عمليات القطاع الخاص مع العالم الخارجى تقوم (من خلال العجز) بدور انكماشى على السيولة المحلية بعكس الدور التوسعى على هذه السيولة والذى يؤديه صافى الانفاق الحكومى والعمليات المصرفية (من خلال الائتمان المصرفى).

لقد ارتفع حجم صافى الموجودات الأجنبية من ٣٥٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ الى ١٤١٦ر٤ مليون دينار عام ١٩٧٩ ثم ٢١٧٨ مليون دينار عام ١٩٨٩(٣١)، بمعدل نمو سنوى ٢٤ر٥٪ خلال فترة الدراسة. وقد تركز النمو فى العمليات الخارجية للقطاع الخاص فى التحويلات الرأسمالية التى تسارع نموها سعيا وراء فرص الاستثمار الخارجية فى الأسواق المالية العالمية. أما اجمالى التحويلات الجارية لأغراض تمويل الواردات فقد تراجع الى حد ما نظرا لتراجع قيمة الواردات الكويتية فى الفترة الأخيرة.

خلاصة ما سبق أن تراجع معدل السيولة المحلية بعد عام ١٩٨١ قد نجم أساسا عن الأثر الانكماشى لمدفوعات القطاع الخاص الخارجية بمعدل يفوق الزيادة فى السيولة المحلية المترتب على زيادة كل من الانفاق الحكومى المحلى والعمليات المصرفية المحلية. وهكذا يتضح أن هناك عوامل ثلاثة رئيسية مؤثرة على تحركات السيولة المحلية تضافرت جميعها لتتسبب فى زيادة معدل التوسع النقدى الى ٣٦ر٢٪ عام ١٩٨١ هو أعلى معدل تم تسجيله منذ عام ١٩٧٦، حيث وصل ذلك المعدل آنذاك الى ٣٧٪، بينما بلغ ١٪ عام ١٩٨٥(٣٢).

ويمكننا النظر الى دور الجهاز المصرفى فى التأثير على عرض النقود كذلك من مقارنة معدل نمو عرض النقود أو السيولة المحلية (الكتلة النقدية + شبه النقد) مع التغيرات فى صافى العمليات المصرفية المحلية (المطالب على القطاع الخاص) بعيدا عن آثار العوامل الأخرى المتمثلة فى صافى الانفاق الحكومى وصافى عمليات القطاع الخاص مع العالم الخارجى. مثلا خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ فان التغير فى عرض النقد كان يرتبط وبشكل مباشر مع التغير فى مطالب البنوك التجارية على القطاع الخاص. فعندما يكون هناك زيادة فى المطالب على القطاع الخاص (٨٤٪ عام ١٩٧٦ و٢٩٪ عام ١٩٧٦) فانها تنعكس على زيادة فى عرض النقود أو السيولة المحلية (٣٧٪ عام ١٩٧٦ و٣٦٪ عام ١٩٨١) مما يعكس الى حد ما الدور الرئيسى للبنوك التجارية فى التأثير على عرض النقود.

ثالثا - العمليات الدولية (التجارة الدولية) (Transactions Transactions)

يعتبر تسهيل عمليات التجارة الدولية بين الدول من الوظائف المهمة للبنوك التجارية، حيث ارتبط دور البنوك التجارية فى الوقت الحاضر بفتح الاعتمادات المستندية.

واصدار الكفالات وخطابات الضمان بالاضافة الى المشاركة أحيانا فى تمويل المشروعات واقامة المنشآت الصناعية على المستوى الدولى.

تحتل التجارة الخارجية مكانة واضحة فى الاقتصاد الكويتى من خلال أهمية قطاع النفط فى الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغت حوالى ٨ر٥٧٪ عام ١٩٨٦ مقارنة بـ ٤ر٦٢٪ عام ١٩٨٠ و٩ر٥٨٪ عام ١٩٧٣. وحيث أن معظم الانتاج يتجه للتصدير، فهذا يعنى خضوع الجزء الأكبر من الناتج المحلى لقوى العرض والطلب فى الأسواق النفطية العالمية. فى نفس الوقت فان الايرادات مثلت حوالى ٩٥ر٨٥٪ من الايرادات للدولة عام ١٩٨٩ مقارنة بـ١١ر٨٢٪ عام ١٩٧٩ و٧ر٨١٪ عام ١٩٦٩(٣٣).

لا شك أن الموارد المتاحة من العائدات النفطية بالعملات الصعبة تضع الكويت فى وضع قادر على مواجهة متطلبات تمويل الواردات. فالجهاز المصرفى فى الكويت وبهذا العدد من البنوك التجارية يقدم خدماته المتنوعة للفعاليات الاقتصادية وخصوصا القطاع التجارى سواء التجارة الداخلية أو الخارجية. وقد رأينا مدى التركيز فى هيكل الائتمان المقدم من البنوك التجارية الى المقيمين فى قطاع التجارة بالدرجة الأولى. ولو نظرنا الى نسبة حجم الائتمان المصرفى (التسهيلات الائتمانية) الى حجم التجارة الخارجية باستثناء النفط، لوجدنا أنها بلغت ١٧ر٥٣٪ عام ١٩٦٩ ارتفعت الى ٩ر١٠٩٪ عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٣٨ر٢٣٨٪ عام ١٩٨٨(٣٤). مما يعنى أن نسبة كبيرة من الائتمان المصرفى المقدم لقطاع التجارة يتجه نحو تمويل التجارة الخارجية خاصة الواردات. ونظرا للعلاقة القائمة بين حجم وتطور الائتمان المصرفى من خلال التسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك التجارية فى صورة اعتمادات مستندية وبوالص تحصيل، فانه من المتوقع للائتمان المصرفى أن يسجل مزيدا من النمو من خلال تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة لتمويل الواردات المتوقع أن تستمر بالزيادة نتيجة للنمو المتزايد فى مستويات الاستهلاك المحلية من جهة ولارتفاع أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى.

يمكن النظر الى دور البنوك التجارية فى التجارة الخارجية فى الكويت من خلال الاعتمادات المستندية من جهة والأوراق التجارية تحت التحصيل (بوالص التحصيل) من جهة أخرى.

١- البنوك التجارية والاعتمادات المستندية :

كما أشرنا من قبل فان احدى أهم وظائف البنوك التجارية تتركز فى تمويل الواردات

والصادرات بين الدول المختلفة. اذ كما تحتاج التجارة الداخلية الى وسائل تمويل متعددة، فان هناك وسائل عدة لتمويل التجارة الخارجية. وقد تمثلت هذه الوسائل فى أشكال متعددة مثل الدفع المقدم، وفتح الحسابات، وتحصيل الوثائق وخطابات الاعتماد والتى تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة حاليا فى تمويل التجارة الخارجية، والتى تكاد تكون الأساس المتبع فى تسهيل عملية التبادل التجارى دوليا. فالدور الرئيسى الذى لعبته غرفة التجارة الدولية فى المؤتمر السابع بفينا عام ١٩٣٣ قد تكرس فى اعتماد القواعد والأعراف الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الدولية حيث جرى تعاون وتنسيق مع البنوك التجارية فى مختلف أنحاء العالم لاعتماد وقبول المعايير التى تحكم الاستخدام العالمى للوثائق المعتمدة. ومنذ ذلك التاريخ جرت تطورات جذرية فى مختلف جوانب التجارة الدولية مما ساهم فى ترسيخ اعتماد هذه القواعد نظرا لمحاربتها للتطورات الحاصلة فى الممارسات المصرفية الحديثة.

يمكن معرفة أهمية وظيفة البنوك التجارية فى التجارة الدولية من خلال نسبة قيمة الاعتمادات المستندية الى كل من الواردات والصادرات. فمثلا فقد شكلت الاعتمادات المستندية حوالى ٣ر١٥٪ من قيمة الواردات و٦ر٤٠٪ من اجمالى الصادرات غير النفطية عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٨٦٪ للواردات و٣ر٢٨٪ لاجمالى الصادرات و٨ر٣٧١٪ للصادرات غير النفطية عام ١٩٨٠(٣٥). والسبب الرئيسى فى تفاوت نسبة الاعتمادات الى كل من الواردات والصادرات هو أن الاعتمادات المستندية ترتبط بشكل أساسى بالواردات فى حين أن الصادرات تشكل فى معظمها صادرات النفط التى لا تحتاج الى وجود اعتمادات مستندية مصدرة من قبل البنوك التجارية. مع ذلك فان البنوك التجارية الكويتية أقدمت على تسهيل عمليات التصدير وذلك عن طريق منح المستوردين تسهيلات ائتمانية مما شجع الدول على استيراد النفط الكويتى(٣٦). لقد شكلت الاعتمادات المستندية حوالى ٧ر٧٣٪ من اجمالى تمويل الواردات الكويتية عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٧ر٨٣٪ عام ١٩٨٤(٣٧).

٢- التمويل المصرفي والأوراق التجارية

بالاضافة الى الاعتمادات المستندية فان البنوك التجارية تقوم بتقديم تسهيلات مالية لعملائها ترتبط بمعاملاتهم الخارجية. اذ يمكن للمصدرين أن يتقدموا الى البنك التجارى بطلب لتقديم بعض الأموال لهم مقابل ما لديهم من الأوراق التجارية تحت التحصيل (Bills

(For Collection). وعادة ما يعامل البنك التجارى مثل هذه الحالات بنفس الطريقة التى يتعامل فيها بتقديم التسهيلات الائتمانية.

لقد مثلت بوالص التحصيل حوالى ٦ر٨٪ من قيمة الواردات و٩ر٧٪ من اجمالى الصادرات و٣ر٥٧٪ من الصادرات غير النفطية عام ١٩٨٨. كما شكلت بوالص التحصيل حوالى ٣٥ر١٤٪ من اجمالى تمويل الواردات عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٤ر١٣٪ عام ١٩٨٤(٣٨). وكانت معظم أوامر الدفع لتحويل الواردات سواء الاعتمادات المستندية أو بوالص التحصيل أو أوامر الدفع الاخرى بالدولار الأمريكى، حيث بلغت نسبة تمويل الواردات بالدولار الأمريكى ٥ر٥٨٪ عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٢٤ر٥٩٪ عام ١٩٨٤. وهذا يعكس أهمية الدولار الأمريكى فى تسوية المعاملات التجارية بين الدول نظرا لضخامة حجم التجارة الأمريكية بالنسبة للتجارة العالمية من جهة والوزن النسبى للدولار الأمريكى فى سلة العملات التى تحدد أسعار صرف الدينار الكويتى من جهة أخرى.

ومما يعكس أهمية الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل فى تمويل الواردات وبالتالى يعكس دور البنوك التجارية فى التجارة الخارجية الكويتية هو أن رصيد الاعتمادات المستندية بالاضافة الى بواصل التحصيل وأوامر الدفع الأخرى قد بلغ حوالى ١٣٠٧ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ١٢٤٩ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ و١٥١٧ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٠. وبهذا فان مجموع أرصدة خطابات الاعتماد والضمان والكفالات الأخرى مثلت حوالى ٩ر١١٪ من مجموع الأصول (الخصوم) للبنوك التجارية العاملة فى الكويت عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ١٣٪ عام ١٩٨٤ و٩ر٢٦٪ عام ١٩٨٠(٣٩).

رابعا – وظائف أخرى :

بالاضافة الى الوظائف الثلاث التى سبق ذكرها هناك بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية والتى تنعكس على النشاط الاقتصادى فى الكويت. فمن هذه الوظائف وظيفة تسوية المعاملات والتى تعتمد على قيام عملاء البنوك التجارية بتسوية معاملاتهم مع الآخرين عن طريق استخدام الشيكات المسحوبة على حساب ودائعهم فى البنوك أو التسهيلات الممنوحة لهم من قبل البنوك التجارية. وتعتمد كفاءة هذا النظام فى تسوية المعاملات على عاملين هما مدى قبول البنوك التجارية للشيكات المسحوبة على بعضها البعض من جهة وعلى مدى حماية القانون لحقوق المستفيدين من الشيكات من ناحية ثانية.

يمكن التعرف على دور البنوك التجارية فى هذا المجال من خلال قيمة الشيكات التى دخلت عمليات المقاصة بين البنوك خلال فترة الدراسة مع مقارنتها بالكتلة النقدية (M1). مثلا ارتفعت قيمة الشيكات التى دخلت عمليات المقاصة من ٥ر٣٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣ر٩٠٨٩ مليون دينار عام ١٩٨٧، ثم انخفضت الى ٤٣٨٠ مليون دينار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوى ٧٠٠٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٩(٤٠). لقد بلغ معدل دوران الشيكات التى استخدمت فى تسوية المعاملات بين عملاء البنوك التجارية مقارنة مع ما هو متوافر من نقود للتسويات أقل من دورة عام ١٩٧٣ وصل الى ٥ر٢٣ دورة عام ١٩٨٢ وهو أعلى مستوى وصل اليه خلال فترة الدراسة. الا أنها انخفضت لتصل الى٣٤ر٦ دورة عام ١٩٨٤ ومن ثم حوالى ٥ دورات عام ١٩٨٩(٤١)، مما يدل على أنه رغم انخفاض النشاط الاقتصادى فى الكويت الا أن استخدام الشيكات فى تسوية المعاملات عن طريق البنوك التجارية مازال وسيلة رئيسية مستخدمة من قبل عملاء هذه البنوك.

لقد بدأت كذلك البنوك التجارية تقوم بدور هام فى تمويل عجز الميزانية خاصة منذ نهاية عام ١٩٨٧ عندما ظهرت أوراق الدين العام حيث بدأت البنوك التجارية بشراء تلك الأدوات اما لصالحها أو لصالح عملائها. وقد بلغت مثلا قيمة أدوات الدين العام ١١٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ١ر٦٧٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ و ١ر٤٧٠ مليون دينار عام ١٩٨٧(٤٢). لقد غطت أدوات الدين العام فى البنوك التجارية ١٨٠٪ من اجمالى العجز فى الميزانية العامة عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ١٢١٪ عام ١٩٨٨ و٦ر٤١٪ عام ١٩٨٧. فى نفس الوقت قد بلغت نسبة الدين العام ٨٪ من مطالب البنوك التجارية على المقيمين (المطالب على القطاع الخاص) عام ١٩٨٧ ارتفعت الى ١١٪ عام ١٩٨٨ و ٢ر١٧٪ عام ١٩٨٩(٤٣).

لا شك أن هناك بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية والتى لها بعض الأثر على النشاط الاقتصادى فى الكويت مثل دور البنوك التجارية فى تأسيس الشركات والتى يصعب على الأفراد تأسيسها نظرا لعدم توافر الموارد اللازمة لديهم أو لنقص الخبرة. وقيام البنوك التجارية بمثل هذه الوظيفة يساعد على دعم السوق المالى بطرح الأسهم والمتاجرة بها وتوظيف أموال الشركات التابعة أو المشاركة فيها مما يساعد على تنشيط الاقتصاد الوطنى. كذلك هناك وظيفة اجتماعية للبنوك التجارية مثل المشاركة فى المشروعات الخيرية والعامة بالاضافة الى تخريج كوادر بشرية متدربة فى المجالات الادارية والمالية

والمصرفية(٤٤).

٣- أوجه القصور في دور الجهاز المصرفي :

رغم أهمية الدور الذى قام ولا يزال يقوم به الجهاز المصرفى فى النشاط الاقتصادى فى الكويت، الا أنه لازال هناك بعض القصور فى طبيعة عمل هذا الجهاز من جهة ومدى فعاليته من جهة أخرى. يلاحظ أن الجزء الأكبر من القروض التى منحتها البنوك التجارية كان موجها نحو قطاعات غير انتاجية مثل التجارة بالدرجة الأولى تليها التسهيلات الشخصية بينما لم تحصل القطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة الا على نسبة ضئيلة من قروض البنوك التجارية. مثلا بينما حصل قطاع التجارة على حوالى ٥ر٣٥٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية عام ١٩٧٥ وكان نصيب القروض الشخصية حوالى ٧ر١٥٪ من اجمالى التسهيلات بلغ حجم القروض المقدمة لقطاع الصناعة ٤ر٥٪ وللزراعة ١ر٢٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية فى العام نفسه(٤٥). ورغم انخفاض حصة قطاع التجارة والتسهيلات الائتمانية الى ٩ر٢٠٪ عام ١٩٨٩، الا أن نصيب القروض الشخصية قد ارتفع ليصل الى ٥ر٢٨٪، بينما لم يحصل قطاع الصناعة سوى على ٩ر٢٪ وقطاع الزراعة على ٤ر٪ من التسهيلات الائتمانية فى العام نفسه(٤٦). وهذا يعتبر وجها من أوجه القصور الرئيسية فى دور البنوك التجارية. لقد جاء النمو فى الائتمان المقدم لقطاع التجارة متزامنا مع النمو فى واردات الدولة نتيجة لزيادة الدخل القومى الكويتى وارتفاع الميل الحدى للاستيراد، حيث كان للبنوك التجارية دور رئيسى فى تمويل الواردات من خلال الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل. وقد مثلت الاعتمادات وبوالص التحصيل وأوامر الدفع الأخرى حوالى ١٢٪ من مجموع أصول / خصوم البنوك التجارية فى الكويت عام ١٩٨٩.

لا شك أن قوى السوق فى الكويت، مثلها مثل أى بلد آخر، لا تضمن التوزيع الأمثل للموارد المالية. وقد أدى ذلك الى أن معظم القروض كانت موجهة الى التجارة أو عبارة عن قروض شخصية. يعزى ذلك الى الفرق بين الربحية الخاصة للبنوك التجارية والربحية الاجتماعية فيما يتعلق بتقديم القروض الى مختلف القطاعات. مثلا تنويع مصادر الدخل ودعم التنمية الاقتصادية يقتضى أن تستثمر البنوك التجارية فى الكويت فى القطاعات الانتاجية. غير أن هذه البنوك دأبت على تقديم قروض محدودة الى هذه القطاعات لأن ربحيتها ضئيلة خاصة فى المدى القصير. لهذا حتى يتم توجيه قروض البنوك التجارية نحو

القطاعات الانتاجية بشكل أفضل، ربما يجب أن يكون هناك نوع من الضوابط الائتمانية الانتقائية التى تعمل على توجيه هذه الموارد الى الانتاج بعيدا عن التجارة والقروض الشخصية. كذلك ربما تكون هناك ضرورة لتطويل آجال القروض خاصة للقطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة، بما يخفف من وفرة السيولة ويتناسب مع هيكل الودائع ويتيح خدمات مصرفية أفضل لأغراض التنمية الاقتصادية فى الكويت.

وقد تكون هناك ضرورة لاعادة النظر فى السقف المفروض على فوائد القروض بالدينار الكويتى لتفادى السلبيات الناجمة عن العمل بمثل هذا السقف. لقد فشلت سياسة معدل الفائدة فى الكويت فى توجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية عن طريق فرض أسقف مختلفة على معدلات الفائدة بهدف تخفيض كلفة الاقتراض بالنسبة لهذه القطاعات، فمثلا ما بين الفترة ١٩٧٧، عندما بدأ العمل بهيكل الفائدة الجديد(٤٧)، وعام ١٩٨٧ انخفضت نسبة الائتمان المصرفى المقدم الى قطاعى الزراعة والانشاء من ٩ر١٪ و٦ر١٨٪ الى ٣ر٠٪ و١٧٪ على التوالى، بينما انخفضت من ٦ر٤٪ الى ٣٪ فى قطاع الصناعة خلال نفس الفترة(٤٨). وقد جاءت هذه التغيرات نتيجة لعوامل العرض والطلب. فقد أدى توفر معدلات عالية من الاستثمار فى سوق الأسهم الى الابتعاد عن الاستثمار فى القطاعات الانتاجية مما أدى الى انخفاض كل من الطلب والعرض فيما يتعلق بالقروض المقدمة لهذه القطاعات(٤٩).

لا شك أن جزء من مشكلات الجهاز المصرفى فى الكويت قد نشأت عن تقدير غير سليم لمخاطر الاقراض، وتمويل مشروعات خاسرة، وسوء الادارة مما أدى الى تراكم قروض ضخمة ومتنامية غير مسدودة. ومن ثم كان يجب على الحكومة أن تتحرك بشكل حاسم لكى تعالج هذا الوضع غير الصحى. قد تكون هناك حاجة لبرنامج اصلاح محدود للنظام المصرفى بغرض ايجاد نظام مصرفى كفء وحسن الادارة، قادر على رعاية بيئة أعمال سليمة، بينما يدعم سياسة السلطات النقدية. وقد يهدف فى الوقت نفسه الى تقليل حصة الحكومة فى رأسمال البنوك التجارية. كذلك يمكن أن تكون هناك تدابير لاعادة تأهيل البنوك المثقلة بالمشاكل أو اعادة هيكلتها علاوة على دعم و / أو اعادة تمويل حوافظها غير العاملة مما سيؤدى الى تحسن البيئة المصرفية فى الكويت. وأخيرا ربما تكون هناك ضرورة كذلك الى ادخال البنك المركزى لعدد من اللوائح الائتمانية والمصرفية التى ترمى الى تدعيم الاشراف المصرفى، فى الوقت الذى يوفر فيه الضوابط الائتمانية غير المباشرة.

٤- تحديات العمل المصرفي في الكويت بعد التحرير :

ترك الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ آثارا واضحة على النشاط الاقتصادى بشكل عام وعلى القطاع المصرفى والمالى بشكل خاص. لقد كان أمام البنك المركزى خلال فترة الاحتلال، والتى استمرت حوالى سبعة شهور، تحديات عديدة تمثلت فى العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة للانفاق على التزامات الحكومة الكويتية الشرعية، واعادة بناء السجلات الخاصة بكل من البنك المركزى والبنوك التجارية، اضافة الى اعادة الثقة بالدينار الكويتى(٥٠). وفى سبيل ذلك ومن أجل اعادة تنظيم أوضاع البنوك الكويتية فى الخارج، فقد تم الغاء جميع التواقيع المعتمدة، وقصرها على تواقيع رؤساء مجالس ادارات البنوك التجارية ومن ينوب عنهم، كذلك ساعد البنك المركزى البنوك التجارية على سداد مستحقات البنوك الأجنبية وجميع الالتزامات الدولية على هذه البنوك بغرض الحفاظ على سمعة البنوك التجارية الكويتية فى الخارج. وهناك اجراءات أخرى قام بها البنك المركزى الكويتى بهدف الحد من الآثار السلبية للاحتلال العراقى(٥١) واعادة الثقة فى الجهاز المصرفى الكويتى، مثل قيام الحكومة بضمان جميع ودائع البنوك التجارية ما قبل ١٩٩٠/٨/١ بسعر صرف ٢٨٦ فلسا للدولار الأمريكى، بالاضافة الى الفائدة على الودائع(٥٢).

لقد تم اعادة فتح البنوك الكويتية لمزاولة أعمالها الاعتيادية بعد التحرير اعتبارا من ١٩٩١/٣/٢٤، حيث قام البنك المركزى بوضع أوراق النقد الجديدة (الاصدار الرابع) فى التداول، الى جانب وضع بعض الضوابط على السحب من ودائع العملاء والتحويلات المالية الى الخارج من أجل اتاحة الفرصة للبنوك التجارية لاعادة ترتيب أوضاعها من جهة والحد من الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية من جهة أخرى. وسعى البنك المركزى الى محاولة ترتيب حجم الطلب الكلى المحلى ليكون منسجما مع عرض السلع والخدمات المتوافرة فى السوق المحلى، وذلك تفاديا لحدوث ارتفاع كبير فى مستوى أسعار السلع والخدمات.

فى البداية حدد البنك المركزى مبلغ ٤٠٠٠ دينار (١٣٧٠٠ دولار) كحد أقصى للسحوبات والتحويلات المسموح بها لكل عميل من حساباته لدى البنوك المحلية شهريا. وبرغم أنه كان من المفروض أن يتم الغاء هذه القيود فى ١٩٩١/٦/٢٦، خاصة خلال فترة عيد الأضحى حيث يزيد الطلب على العملات الأجنبية بغرض الحج، الا أنه تم تمديد هذه

الفترة حتى ٩١/٨/٣ مع رفع الحد الأقصى للسحب والتحويل الى مبلغ ٦٠٠٠ دينار كويتى شهريا. ولقد تم رفع القيود على التحويل تماما فى ٩١/٨/٣ مع زيادة سقف أسعار الفائدة على الدينار الكويتى لتشجيع رؤوس الأموال على البقاء فى الكويت.

كان من الممكن أن تؤدى مثل هذه الاجراءات الى التأثير على مصداقية قرار البنك المركزى القاضى بتمديد القيود حتى ١٩٩١/٨/٣، خاصة وأنه لم يشر الى فترة انتهاء الحظر على تحويل العملة الى الخارج مما قد يساهم فى زيادة حدة التوقعات السلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية. مثلا كان يمكن لقرار البنك المركزى بحظر تحويل العملة أن يشير الى امكانية تمديد القرار عندما يقتضى الأمر ذلك بدلا من أن يترك انطباعا بأن فترة انتهاء الحظر غير محددة(٥٣). ولا شك أن الحظر على تحويل العملة كان اجراء مناسبا ومنطقيا خلال تلك الفترة، خاصة اذا كان يهدف الى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية لمواجهة قرار رفع الحظر، والعمل على اعادة هيكلة الجهاز المصرفى حتى يواكب الظروف الاقتصادية المستجدة.

لقد كان هناك تخوف من احتمال تدفق رؤوس الأموال من الجهاز المصرفى الى الخارج بعد ٩١/٨/٣ خاصة فى تلك الفترة بالذات بحثا عن الاستقرار السياسى بالاضافة الى العائد المرتفع وغياب السيطرة على التحويلات. غير أنه تبين أن حجم السحوبات من البنوك التجارية والتحويلات المالية الى الخارج كان أقل بكثير من المخاوف التى سادت فى هذا الشأن. وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال حرص الدولة على طمأنة المستثمرين والمودعين من خلال تصريحات رسمية أو سياسات اقتصادية مشجعة. كذلك قد يكون لرفع أسعار الفائدة على الدينار الكويتى بالاضافة الى انخفاض الفائدة على الودائع الدولارية والاستقرار السياسى أثر ايجابى بتخفيض حجم السحوبات من البنوك المحلية من التحويلات المالية الى الخارج مما ساعد بالتالى على تعزيز وضع الدينار الكويتى وعدم تفاقم مشكلة السيولة لدى البنوك التجارية.

لقد كان هناك تخوف واضح من أنه نتيجة لعدم توفر مصادر تمويل رئيسية للجهاز المصرفى التجارى والمتمثلة فى الودائع من جهة وقروض ما بين البنوك من جهة أخرى، فان الجهاز المصرفى قد يعانى من عجز يتراوح بين ٤ - ٦ بليون دينار كويتى وهو ما يعادل قيمة الايداعات. كذلك كان هناك حوالى ٤ - ٥ بليون دينار قروض مستحقة السداد للبنوك

التجارية ولم يكن هناك ما يشير الى امكانية تسديدها فى ذلك الوقت. واذا ما أضفنا الى ذلك ديون البنوك التجارية السابقة والمرتبطة بسوق المناخ، فان من شأن ذلك أن يضاعف من مشكلات السيولة والمديونية للجهاز المصرفى.

وقد طرحت عدة اتجاهات رئيسية للتعامل مع قضية المديونيات : الأول هو اتجاه البنك المركزى الداعى لمعاملة هذه القضية على أنها امتداد لبرنامج المديونيات الصعبة. والثانى يدعو الى الغاء نسبة من الديون والتعامل مع المتبقى من خلال اعادة جدولة هذه الديون. والثالث يمثل انشاء شركة لادارة هذه المديونيات. وقد وافق مجلس الوزراء فى وقت لاحق من حيث المبدأ على شراء مديونيات البنوك التجارية والتى قدرت بحوالى ٣ر٥ بليون دينار كويتى وتأسيس شركة لادارة هذه المديونيات(٥٤).

لقد تفاقمت حدة مشكلة المديونيات الصعبة بعد الغزو العراقى للكويت وفترة الاحتلال بسبب ما أحدثه من تخريب ودمار شمل معظم القطاعات الاقتصادية، وأصبحت مشكلة المديونيات تفرض نفسها مرة أخرى على مستوى الجهاز المصرفى والمالى والقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك فى ظل معطيات جديدة تمثلت فيما يلى(٥٥) :

(١) تخريب وتدمير المنشآت العامة والخاصة مما أحدث شللا فى كافة الأنشطة الاقتصادية فى الكويت نتيجة لتوقف أصحاب الأنشطة الاقتصادية من مزاولة أعمالهم لمدة تقارب السنة.

(٢) اضطرار البنوك التجارية خلال فترة الاحتلال وبعد التحرير مباشرة الى تسييل الجزء الأكبر من أصولها الأجنبية وبخسارة كبيرة فى بعض الأحيان، وذلك حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها قبل البنوك الأجنبية.

(٣) اتساع دائرة المديونيات الصعبة لتشمل معظم عملاء الجهاز المصرفى والمالى وليس فقط عملاء برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة. حيث زادت هذه المديونيات لتصبح حوالى ٩ر٥ بلايين دينار موزعة على عدد ٩٥٤٨ عميلا، بعد أن كانت تقتصر فقط على مديونيات عملاء برنامج التسويات البالغة حوالى ٢ر٢ بليون دينار وتخص ١٠٩٢ عميلا فقط(٥٦).

(٤) عدم كفاية المخصصات المتوفرة لدى البنوك لتغطية المخاطر الناتجة عن هذه المديونيات بالاضافة الى مخاطر محافظ الاستثمارات المالية، وعدم قدرة البنوك على بناء

المخصصات المطلوبة لمقابلة هذه المخاطر.

وبالتأكيد فان استمرار مشكلة المديونيات الصعبة يؤدى الى شل الحركة الاقتصادية وتعطيل مسيرة القطاع المصرفى المالى مما يؤدى فى النهاية الى اضطرار الدولة الى التدخل لحماية وحدات هذا الجهاز والى تحمل أعباء نقدية وفورية ضخمة للوفاء بالتزاماتها لكل المودعين والمساهيمن التى ستعجز وحدات الجهاز من الوفاء بها مما يضطر الحكومة الى تسلسل جزء كبير من استثماراتها للوفاء بتلك الالتزامات.

ومن هذا المنطلق فقد صدر المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ فى شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفى والمالى والذى يهدف الى حل مشكلة المديونيات حلا شاملا والى تخفيف العبء الذى تتحمله الدولة لمعالجة هذه المشكلة مع توزيع العبء على فترة زمنية معينة مناسبة. وقد تم رفع ضمان الحكومة عن حقوق المساهمين للبنوك التجارية والمعلنة فى عام ١٩٨٥، والذى قد يدفع البنوك للتشدد فى اعطاء قروض وتسهيلات جديدة ويجعلها تطلب ضمانات أكيدة حرصا منها على أموالها وأموال المودعين. ففى السابق لم يكن يطلب أى ضمان لاعطاء قروض وتسهيلات من قبل البنوك مما جعل الجميع يعتمدون على الحكومة لتغطية خسائرهم خاصة وأن الحكومة قد عملت منذ ١٩٨٥ على ضمان حقوق المساهمين مما عرضها لخسارة جسيمة من دخلها القومى قدرت بتسعة بلايين دينار منها ٩ر٥ بلايين للمديونية الصعبة بالاضافة الى القروض الاستهلاكية التى أسقطتها الحكومة عن المواطنيين بعد تحرير الكويت والتى قدرت بحوالى ٣٨٠ مليون دينار دفعتها الحكومة نقدا اضافة الى خسائر أخرى.

يقوم الحل الوارد بالمرسوم بالقانون رقم ٣٢ على أساس الاذن لبنك الكويت المركزى بشراء اجمالى المديونيات الصعبة للعملاء الكويتيين لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية وبيت التمويل الكويتى وكذلك المحفظة العقارية المحلية العائدة لبيت التمويل الكويتى، على أن يكون تاريخ الشراء ١٩٩١/١٢/١٣ مقابل سندات على الحكومة أو مضمونة منها تستحق خلال فترة لا تتجاوز عشرين سنة.

لقد كانت هناك توجهات واضحة من قبل البنك المركزى قبل الغزو العراقى بدمج بعض البنوك التجارية حسب معايير معينة، منها على سبيل المثال معيار عدد الأفراد الذين يخدمهم كل بنك. وقد صرح محافظ البنك المركزى أكثر من مرة برغبة الحكومة بدمج بعض

البنوك التجارية نتيجة لحاجة الجهاز المصرفى الى اصلاحات جذرية خاصة وأنه تم التعامل مع مشكلة المديونيات الصعبة. وقد رأى البنك المركزى فى ذلك الوقت أن البنوك التى لا تفضل الدمج وعندها خيار آخر وهو زيادة قاعدة رأس المال "Capital Base"(٥٧). ولقد أشار محافظ البنك المركزى بأن البنوك التجارية ستصبح أربعة بدلا من ستة بنوك، باستثناء البنوك المتخصصة، وبيت التمويل، وبنك البحرين والكويت. غير أنه لا يبدو واضحا المعيار الذى سيستخدم لتبرير هذا التوجه نحو الدمج (ضغط الانفاق، أو تحسين خدمة البنوك أو زيادة الربح مثلا) وبالاضافة الى ذلك فهناك عدم وضوح فى الرؤية بخصوص كيفية الدمج، كل ما يذكر فى هذا المجال هو أن اعادة هيكلة وحدات القطاع المصرفى والمالى من خلال الدمج يعتبر أمرا ضروريا لتوفير الظروف المناسبة لايجاد قطاع مصرفى ومالى قوى ونشط ومستقر حتى يكون عنده القدرة على المنافسة فى العالم الخارجى(٥٨).

هناك نسبة تعرف باسم «الملاءة» وهى عبارة عن نسبة رأس المال العامل الى موجودات البنك التجارى. وقد حددت ١٢ دولة غربية، فى اجتماع عقد فى بازل بسويسرا عام ١٩٨٨، بناء على توصيات من بنك التسويات الدولى، هذه النسبة بـ ٨٪ وأعطت البنوك التجارية فى العالم مهلة لتحقيق ذلك حتى نهاية عام ١٩٩٢. وقد تم تصنيف بنوك دول مجلس التعاون وباقى البنوك العربية، باستثناء البنوك السعودية، على أنها مصارف خطرة بناء على هذه النسبة(٥٩). وقد يصبح من الضرورى للبنوك التى تسعى الى المشاركة والمنافسة فى الأسواق المالية العالمية الالتزام بهذه المعايير المعترف بها دوليا. لهذا قد يكون الدمج أحد البدائل المطروحة، خاصة وأن البنوك التجارية تعجز أحيانا عن زيادات جديدة لرأس المال بسبب عدم قدرة السوق المحلية والبنوك على تحمل ذلك من زاوية تأثر نسب أرباحها سلبيا بزيادة رأس المال. اذ تعتبر زيادة رأس المال وسيلة رئيسية لرفع نسبة الملاءة. وقد تستخدم بعض البنوك التجارية فى الكويت وسيلة رئيسية ثانية لزيادة نسبة الملاءة وهى تخفيض الأصول وذلك من خلال استبعاد القروض المشكوك فى تحصيلها خاصة بعد الاحتلال العراقى.

لاشك أن البنوك التجارية فى الكويت قد بدأت تعود بالتدريج الى ماكانت عليه قبل الغزو العراقى وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة مثل السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة والبنك المركزى والتى أدت الى اعادة الثقة فى الاقتصاد الوطنى من خلال استقرار أسعار الصرف وتوفير السيولة لدى البنوك التجارية، بالإضافة الى رغبة الحكومة فى ايجاد

حلول للقروض المستحقة السداد للبنوك التجارية، بالاضافة الى رغبة الحكومة فى ايجاد حلول للقروض المستحقة السداد للبنوك التجارية. لقد أدت كل هذه العوامل الى عودة الثقة بالجهاز المصرفى بشكل خاص وبالاقتصاد الكويتى بشكل عام.

ومن اللافت للنظر أنه لم يحدث تغير رئيسى فى حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية رغم انخفاض حجم العمالة الأجنبية بعد التحرير والتى كانت ودائعها تشكل جزء من الوائع تحت الطلب. ونفس الشئ ينطبق الى حد ما على الإئتمان المصرفى حيث بلغت حجم المطالب على القطاع الخاص ٩ر٦٠٨٨ بليون دينار فى يناير ١٩٩٢ مقارنة بـ ٤ر٥٤١٧ بليون دينار فى يناير ١٩٩٠ (٦٠). ولا شك أن هذا البند فى ميزانية البنوك التجارية يعتبر الى حد ما مجالا للدراسة والنقاش، حيث ان جانبا من هذه المطالب على القطاع الخاص عبارة عن قروض تستحق السداد، ولم تستطع البنوك التجارية تحصيلها نتيجة للغزو العراقى، كما ذكرنا من قبل. وقد دفع ذلك بالحكومة الى محاولة ايجاد حلول لها من خلال مايسمى بقضية المديونيات، حيث تم، من حيث المبدأ، الموافقة على شراء مديونيات البنوك التجارية وتم تأسيس شركة لادراة هذه المديونيات.

لاشك أن تحديات مابعد التحرير لازالت تشتمل على بعض التحديات التى كانت موجودة من قبل ولم يتم مواجهتها مثل توجه الموارد نحو القطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة وليس الى القروض الشخصية او الاستثمار فى سوق الأسهم كما حدث بالسابق مما أى الى انخفاض الطلب والعرض على القروض الإنتاجية.

الخلاصـــــة:

لقد شكل النشاط المصرفى فى الكويت طفرة من النمو الكمى والنوعى خلال فترة الدراسة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ حيث ارتفع حجم موجودات/ مطلوبات البنوك التجارية من ٥ر٥٣١ مليون دينار عام ١٩٦٩ إلى ٧ر١٠٩٥٧ مليون دينار عام ١٩٨٩، أى بمتوسط معدل نمو سنوى ٤ر٩٣٪.

لقد قامت البنوك التجارية بدور رئيسى فى النشاط الاقتصادى فى الكويت حيث ساهمت وبشكل رئيسى فى اجتذاب المدخرات من جهة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة على شكل قروض من جهة أخرى وهذا بالإضافة الى دورها فى التأثير على عرض النقود وفى تمويل العمليات الخارجية. قدرة البنوك التجارية على اجتذاب المدخرات تمثلت

بحجم الودائع سواء من المقيمين أو غير المقيمين (تحت الطلب + شبه النقد + حكومة) والتى شكلت حوالى ٦٠٪ من اجمالى مطلوبات البنوك التجارية عام ١٩٨٩. وقد كان المصدر الرئيسى للودائع التى اجتذبتها البنوك التجارية هو القطاع الخاص والذى شكلت ودائعه حوالى ٧ر٥٧٪ من اجمالى الودائع عام ١٩٨٩. فى نفس الوقت فان دور البنوك التجارية فى دعم التنمية الاقتصادية قد تمثل فى توظيف هذه المدخرات فى مختلف أنواع القروض والاستثمار المتاحة (الائتمان المصرفى). لقد شكلت المطالب على القطاع الخاص، والذى يعتبر الائتمان المصرفى أهمها، الجزء الرئيسى من اجمالى موجودات الجهاز المصرفى حيث ارتفع حجمها من ١٣٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ (٢٥٪ من استخدامات أو موجودات البنوك التجارية) الى ٧ر٥٤٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ (٥٠٪ من استخدامات البنوك التجارية) أى بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ١٨٨٪ خلال فترة الدراسة. وقد جاء تطور المطالب على القطاع الخاص ومن ثم الائتمان المصرفى خلال هذه الفترة متزامنا مع تطور النشاط الاقتصادى فى الداخل. هذا وتعكس العلاقة القائمة بين الائتمان المصرفى والودائع معيار التوظف لدى هذه البنوك من خلال ما قدمته من قروض لتمويل التنمية الاقتصادية حيث بلغت نسبة الائتمان المصرفى (التسهيلات الائتمانية) الى الودائع بالعملة المحلية ٥ر٣٨٪ عام ١٩٧١ ارتفعت الى ٧ر١٢٥٪ عام ١٩٨٩ مما يعنى أن البنوك التجارية مارست دورا ايجابيا فى هذا المجال.

ومع أهمية هذا الدور الا أنه يلاحظ أن الجزء الأكبر من القروض التى منحتها البنوك التجارية كان موجها نحو قطاعات غير انتاجية مثل التجارة بالدرجة الأولى وتليها التسهيلات الشخصية بينما لم تحصل القطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة الا على نسبة ضئيلة من قروض البنوك التجارية. ولقد جاء النمو فى الائتمان المقدم لقطاع التجارة متزامنا مع النمو فى واردات الدولة نتيجة لزيادة الدخل القومى وارتفاع الميل الحدى للاستيراد حيث كان للبنوك التجارية دور رئيسى فى تمويل الواردات (العمليات الخارجية) من خلال الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل.

بالاضافة الى عملية التوسط المالى وتمويل العمليات الخارجية فقد كان للبنوك التجارية دور رئيسى فى التأثير على عرض النقود والسيولة المحلية من خلال تطور الوضع النقدى حيث أثرت ثلاث عوامل وهى صافى الانفاق الحكومى والعمليات المصرفية المحلية والعمليات المالية للقطاع الخاص مع العالم الخارجى على الكتلة النقدية M1 والسيولة

المحلية M2.

لقد كان للعاملين الأولين أثرا توسعيا على السيولة المحلية بينما كان للعامل الثالث تأثير انكماشي مباشرة.

بالاضافة الى ذلك فقد أدت البنوك التجارية دورا رئيسيا فى نشر الوعى المصرفى فى الكويت والمتمثل بتأسيس اعداد كبيرة من الفروع المصرفية الأمر الذى أدى الى انخفاض نصيب الفرع الواحد من عدد السكان من ١٢ ألف عام ١٩٦٢ الى أقل من ١١ ألف عام ١٩٨٨. كذلك كان للبنوك التجارية دور فى تمويل العجز فى الميزانية العامة من خلال شرائها لأدوات الدين العام والتى بدأت منذ نهاية عام ١٩٨٧ وفى تسوية المعاملات عن طريق قيام العملاء باستخدام الشيكات.

رغم الدور المهم للجهاز المصرفى فى النشاط الاقتصادى الا أنه لازال هناك بعض القصور فى طبيعة عمل هذا الجهاز. لقد بدا واضحا انخفاض معدل النمو السنوى للودائع (تحت الطلب + شبه النقد + حكومة) اعتبارا من عام ١٩٨١ عندما بلغ ٥ر٣٧٪ حيث بدأ بالتراجع ليصل الى -٢ر١٪ عام ١٩٨٥ و٥ر٤٪ عام ١٩٨٩. كذلك فان نسبة الودائع من اجمالى موارد البنوك التجارية انخفض ليصل الى ٢ر٤٦٪ عام ١٩٨٩ مقارنة بـ ٧ر٦٤٪ عام ١٩٧٥ مثلا مما يستدعى قيام البنوك التجارية بتنمية الودائع مع ما ينجم عن ذلك من توسع فى العمليات وزيادة أرباح البنوك التجارية. لا شك أن هناك ضرورة لزيادة النشاط الاقراضى لتحقيق تناسب مع الودائع خاصة للقطاعات الأكثر انتاجية مثل قطاعى الصناعة والزراعة بالاضافة الى تطويل آجال القروض بما يخفض من وفرة السيولة ويتناسب مع هيكل الودائع ويتيح خدمات مصرفية أفضل لأغراض التنمية الاقتصادية فى الكويت. قد تكون هناك ضرورة فى نفس الوقت لاعادة النظر فى السقف المفروض على فوائد القروض بالدينار الكويتى لتفادى السلبيات الناجمة عن العمل بمثل هذا السقف.

ورغم ما أصاب الجهاز المصرفى فى الكويت من جراء الغزو العراقى فى آب ١٩٩٠، الا أن الثقة فى هذا الجهاز قد بدأت تعود الى ما كانت عليه قبل الغزو نتيجة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة والبنك المركزى والتى اعادت الثقة الى الاقتصاد الوطنى من خلال استقرار أسعار الصرف وتوفر السيولة الكافية لدى البنوك التجارية بالاضافة الى رغبة الحكومة فى ايجاد حلول جذرية للقروض المستحقة السداد للبنوك التجارية.

الهوامش

(١) لم يحسب بنك البحرين والكويت من ضمن البنوك التجارية الوطنية لكونه مشتركا بين البحرين والكويت مناصفة.

(٢) معهد الدراسات المصرفية، الاحصائية التشغيلية للبنوك (١٩٨٠ - ١٩٨٧) الكويت، ١٩٨٨ : ٢٩.

د.يوسف حسن محمد ود.عبد الهادى يوسف، دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد الكويتى، المال والصناعة، بنك الكويت الصناعى، العدد العاشر ١٩٨٩ : ٧٠. انظر كذلك بنك الكويت المركزى، النشرات الاحصائية الفصلية لسنوات مختلفة.

(٤) تم حسابها من بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، اعداد مختلفة.

(٥) تم حسابها من بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، اعداد مختلفة، انظر كذلك :
Malcolm Gillis and others, Economics of Development, 2nd ed., 1987 : 327.

(٦) الكثافة المصرفية = $\frac{\text{عدد الوحدات المصرفية} \times ١٠٠٠٠}{\text{عدد السكان}}$

(٧) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٧ : ص ١٤٢.

(٨) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٧ : ص ١٤٣.

(٩) A.P.Thirlwall, Growth and Development, p.265.

(١٠) تم حساب نسبة الأصول السائلة الى الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت من قبل الباحث.

(١١) د. يوسف حسن محمد ود.عبد الهادى يوسف، دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد الكويتى : ٧٣.

(١٢) تم حسابها بناء على احصائيات ودائع القطاع الخاص والحكومة من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(١٣) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، ١٩٨٨ : ٤٣.

(١٤) أديب السمان، البنوك التجارية فى عام ١٩٨١، المال والصناعة، العدد الثالث، ١٩٨٢ : ٤٥ - ٤٦.

(١٥) تم حسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(١٦) محمود أحمد الغريللى، «تقييم سياسات الاستثمار فى البنوك التجارية المتخصصة» بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة الكويت، ١٩٨١ : ٦١.

(١٧) تم حسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات المطالب على القطاع الخاص من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، انظر كذلك الجدول رقم ١.

(١٨) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، ١٩٨٨ : ٤١.

(١٩) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية والنشرة النقدية الشهرية - اعداد مختلفة. وقد تم حساب نسبة الائتمان والمطالب على القطاع الخاص الى مجموع التوظيفات من قبل الباحث.

(٢٠) تم حسابها بناء على احصائيات المطالب على القطاع الخاص وودائع القطاع الخاص من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(٢١) تم حسابها من قبل الباحث من النشرة الاحصائية الفصلية والنشرة النقدية الشهرية - اعداد مختلفة.

(٢٢) تم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث بناء على النشرة الاحصائية الفصلية - اعداد مختلفة.

(٢٣) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية - اعداد مختلفة.

(٢٤) تم حسابها من احصائيات الودائع والمطالب على القطاع الخاص والناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(٢٥) تم حساب من احصائيات الودائع والمطالب على القطاع الخاص والناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(٢٦) تتوقف مقدرة البنوك التجارية فى خلق الودائع او النقود على حجم الاحتياطى الفائض والذى يسمى بالنقود ذات القوة العالية (High Powered Money) وعلى مضاعف الائتمان المصرفى (Deposit Multiplier) والذى يتحدد بناء على عدة عوامل منها نسبة الاحتياطى على الودائع تحت الطلب (r)، ونسبة الاحتياطى على الودائع الاجلة (b)، وعلى نسبة التسرب النقدى (k) وتساوى $\frac{k}{D}$ وهي نسبة $\frac{\text{التغير فى العملة فى التداول}}{\text{التغير فى الودائع تحت الطلب}}$ وعلى (n)

$$\frac{T}{D} = \frac{\text{التغير فى الودائع الآجلة}}{\text{التغير فى الودائع تحت الطلب}}$$

لذلك مضاعف الإئتمان المصرفي (m) $m = \frac{1}{r + bn + k}$

(٢٧) تم حساب نسبة عرض النقود (M2) الى الناتج المحلى الاجمالى من قبل الباحث، انظر كذلك

Malcolm Gillis & ohters, Economics of Development, (2nd ed) W.W.Notron & Company, New York, 1987 : 325.

(٢٨) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، ١٩٨٠ : ٤٦.

(٢٩) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، المجلد ٢، العدد ١ ١٩٧٩، المجلد ١٦، العدد ٤، ١٩٨٩.

(٣٠) نفس المصدر السابق.

(٣١) نفس المصدر السابق.

(٣٢) تم حسابها بناء على احصائيات السيولة المحلية من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(٣٣) تم حسابها بناء على احصائيات الناتج المحلى الاجمالى والايرادات العامة للدولة من النشرة الاحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، اعداد مختلفة.

(٣٤) تم حساب النسب من قبل الباحث من بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية والتقرير الاقتصادى - اعداد مختلفة.

(٣٥) تم حساب النسب من قبل الباحث.

(٣٦) د.يوسف حسن محمد ود.عبد الهادى يوسف، «دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد الكويتى» : ٨٠ - ٨١.

(٣٧) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩ : ١٩.

(٣٨) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩ : ٨٩.

(٣٩) تم حسابها بناء على احصائيات الاعتمادات المستندية أصول وخصوم البنوك التجارية من النشرات الإحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى، أعداد مختلفة.

(٤٠) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة.

(٤١) تم حساب نسبة المقاصة الى الكتلة النقدية من قبل الباحث.

(٤٢) بنك الكويت المركزى، النشرة الاحصائية الفصلية، المجلد، ١٦، العدد١، ١٩٨٩:١١.

(٤٣) تم حسابها بناء على احصائيات العجز فى الميزانية العامة والدين العام من النشرات الإحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزى.

(٤٤) للمزيد حول وظيفة تأسيس الشركات والوظيفة الاجتماعية. انظر د. يوسف حسن محمد و د. عبد الهادى يوسف: ٨١ - ٨٣.

(٤٥) تم حسابها من قبل الباحث من بنك الكويت المركزى، النشرة الإحصائية الفصلية - أعداد مختلف.

(٤٦) نفس المصدر السابق.

(٤٧) عندما أصبح تحديد معدلات الفائدة من ضمن اختصاصات البنك المركزى الذى وضع هيكلا جديدا ورفع السقف الى ١٠٪ بينما تركت معدلات الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية لقوى السوق.

(٤٨) تم حسابها من النشرة الاحصائية الفصلية - أعداد مختلفة.

(٤٩) د. عماد موسى، «السياسة النقدية والرقابة على الإئتمان المصرفى»، المعهد العربى للتخطيط، برنامج السياسات النقدية والمالية، ٦ - ٣١ يناير ١٩٩٠، ص ١٠.

(٥٠) بنك الكويت المركزى، النشرة النقدية الشهرية، مجلة ١٢، رقم ١١، ص ٦.

(٥١) منها على سبيل المثال تحديد فئات وأرقام الأوراق النقدية المسروقة من قبل قوات الاحتلال، والاتصال بالبنوك المركزية فى الدول الأخرى حتى تتوقف عن قبول أوراق النقد الكويتية الملغاة.

(٥٢) The Economist Intelligence Unit, Kuwait: Country Report. No.2 1991: 18.

(٥٣) انظر المعهد العربى للتخطيط بالكويت، «موائمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف مابعد التحرير» سلسلة اجتماع خبراء ب، كتيب رقم ١: ٣٢-٣٣.

(٥٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٧.

(٥٥) بناء على رد لوزير المالية ووزير التخطيط على سؤال للنائب محمد المرشد فى مجلس الأمة، حول المديونيات الصعبة، القبس ١٩٩٢/١٢/٧.

(٥٦) نفس المصدر السابق.

(٥٧) The Economist Intelligence Unit, Kuwait: Country Report, No.1,1992:13.

(٥٨) انظر بنك الكويت المركزى، النشرة النقدية الشهرية، مجلد ١٢، رقم ١١، يناير ١٩٩٠ - نوفمبر ١٩٩١:١٦.

(٥٩)عن دراسة أعدها زهير جبران الكسوانى عن دمج البنوك التجارية فى الإمارات العربية المتحدة، الوطن ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢.

(٦٠) بنك الكويت المركزى، النشرة النقدية الشهرية، مجلد ١٣، رقم ١، صفحة ١٨.

المصادر :

(أ) العربية:

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٧.

(٢) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، الكويت، ١٩٨٠.

(٣) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، الكويت، ١٩٨٧.

(٤) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، الكويت، ١٩٨٨.

(٥) بنك الكويت المركزى، النشرة الإحصائية الفصلية، الكويت، اعداد مختلفة.

(٦) بنك الكويت المركزى، النشرة النقدية الشهرية، الكويت، اعداد مختلفة.

(٧) السمان، أديب، البنوك التجارية الكويتية فى عام ١٩٨١، المال والصناعة، العدد الثالث، ١٩٨٢.

(٨) الغربللى محمود، «تقسيم سياسات الاستثمار فى البنوك التجارية والمتخصصة»، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة الكويت، ١٩٨١.

(٩) القبس، عدد ١٩٩٢/١٢/٧.

(١٠) عبد الفتاح، أحمد، التزامات المصارف ومسؤولياتها فى الاعتمادات المستندية على اختلاف أنواعها، المصارف العربية، المجلد الخامس، العدد ٥٧، ١٩٨٥.

(١١) د. عيسى، شاكر، دور المصارف التجارية فى التجارة الدولية، آفاق اقتصادية، السنة الرابعة، العدد ٢٥، يناير ١٩٨٦.

(١٢) د. عماد موسى «السياسة النقدية والرقابة على الإئتمان المصرفى» المعهد العربى للتخطيط بالكويت، برنامج السياسات النقدية والمالية: ١٠.

(١٣) د. محمد، يوسف حسن وعبد الهادى يوسف، دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد الكويتى، المال والصناعة، بنك الكويت الصناعى، العدد العاشر، ١٩٨٩.

(١٤) معهد الدراسات المصرفية، الاحصائية التشغيلية للبنوك (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، الكويت ١٩٨٨.

(ب) الأجنبيـــة:

1- Cillis Malcolom and others, Economic of Development (2ed.).W.W.Norton & company, New York, 1987.

2 - Thirlwall, A.P., Growth and Development, the Macmillan Press Ltd., 1982.

3 - The Economist Intelligence Unit, Kuwait: Country Peport - Various issues.